مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٨ العدد ٢ أكتوبر ٢٠٢٤
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

مستقبل الصراع حول المياه في حوض النيل دراسة استشرافية

The Future of the Conflict over Water in the Nile Basin: A Foresight Study

شيماء شوقي الزهري (١)* ، علاء عبد الحفيظ محمد محمد (٢)، معمر رتيب عبد الحافظ (٣)

(١) المؤلف المختص: باحثة دكتوراه، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل جامعة أسوان

(٢) أستاذ العلوم السياسية كلية التجارة جامعة أسيوط

(٣) أستاذ القانون الدولي العام كلية الحقوق جامعة أسيوط

الملخص:

يتناول هذا البحث مستقبل الصراع حول المياه بين دول حوض النيل، مع التركيز على تأثير سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري. يستعرض البحث العلاقات التاريخية بين دول الحوض والتحديات المرتبطة بتوزيع الموارد المائية، خاصة في ظل زيادة الطلب على المياه وتغير الظروف السياسية والبيئية.

يحلل البحث الآثار السلبية المتوقعة لسد النهضة، بما في ذلك تراجع حصة مصر من مياه النيل، وانعكاسات ذلك على القطاعات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية. كما يستعرض السيناريوهات المحتملة للصراع، مثل استمرار الوضع الراهن، أو تعزيز التعاون الإقليمي، أو تصاعد النزاع ليصل إلى مواجهة عسكرية.

يقدم البحث توصيات لتعزيز التعاون بين دول الحوض، تشمل تبني استراتيجية "الجميع رابحون" من خلال مشروعات تنموية مشتركة، واحترام الاتفاقيات المائية الإقليمية والدولية، واستخدام تقنيات حديثة لتحسين كفاءة استخدام المياه في مصر. كما يدعو إلى مواصلة الجهود الدبلوماسية لإيجاد حلول توافقية تحفظ حقوق جميع الأطراف.

يوفر البحث رؤية شاملة لمستقبل العلاقات المائية في حوض النيل، مشددًا على ضرورة الحوار والتفاوض لتجنب التصعيد وتحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: المياه – حوض النيل

Abstract:

This research addresses the future of the conflict over water between the Nile Basin countries, with a focus on the impact of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on Egyptian water security. The research reviews the historical relations between the basin countries and the challenges associated with the distribution of water resources, especially in light of the increasing demand for water and changing political and environmental conditions.

The research analyzes the expected negative impacts of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, including the decline in Egypt's share of Nile water, and its repercussions on the agricultural, economic, and social sectors. It also reviews possible scenarios for the conflict, such as the continuation of the status quo, enhancing regional cooperation, or escalating the conflict to a military confrontation.

The research provides recommendations to enhance cooperation between the basin countries, including adopting a "win-win" strategy through joint development projects, respecting regional and international water agreements, and using modern technologies to improve the efficiency of water use in Egypt. It also calls for continuing diplomatic efforts to find consensual solutions that preserve the rights of all parties.

The research provides a comprehensive vision for the future of water relations in the Nile Basin, stressing the need for dialogue and negotiation to avoid escalation and achieve water security and sustainable development in the region.

Keywords: Conflict over Water - the Nile Basin - A Foresight Study

مقدمة:

يُعد نهر النيل شريان الحياة الرئيسي لدول حوض النيل، وخصوصًا لمصر التي تعتمد على مياهه لتلبية معظم احتياجاتها المائية. ومع تزايد الطلب على الموارد المائية وتصاعد التوترات بشأن توزيع حصص المياه، برزت قضية الصراع حول مياه النيل كأحد أهم التحديات التي تواجه دول الحوض. يتناول هذا البحث مستقبل الصراع حول المياه بين دول حوض النيل في ظل التغيرات السياسية والبيئية المتسارعة، مع التركيز على قضية سد النهضة الإثيوبي وتأثيره المحتمل على الأمن المائي المصري.

يُقدم البحث تحليلًا شاملاً للعلاقات التاريخية بين دول الحوض، مع استعراض لتداعيات بناء سد النهضة على الحصة المائية لمصر، خاصةً في سياق التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمحدودية الموارد المائية وارتفاع الطلب عليها. كما يناقش البحث السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصراع، بما يشمل استمرار الوضع الراهن، أو تعزيز التعاون المشترك، أو تصاعد النزاع ليصل إلى مواجهة عسكرية.

يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية مستقبلية تستند إلى قراءة معمقة للبيانات المتاحة وتحليل السيناريوهات المحتملة، مما يسهم في فهم أبعاد الصراع وتأثيراته على الأمن القومي لمصر واستراتيجياتها الدبلوماسية في التعامل مع دول الحوض.

ينطلق هذا البحث من فكرة أن المساس بحصة مصر من مياه النيل من قبل دول المنبع، سيؤدي إلى آثار بالغة على الأمن القومي المصري، خاصة وأن مصر تعد في موقف ضعف بصفتها دولة مصب، وتأتي قضية سد النهضة وانعكاساته على الامن المائي المصري على رأس أولويات السياسة الخارجية المصرية والأمن القومي المصري، وتؤكِد مصر على وجوب التشاور معها من قبلِ دول حوض النهر قبل الشروع في أي ترتيبات من شأنها أن تؤثر على موارده الحالية والمستقبلية.

في هذا الإطار تحاول الدراسة أن تقرأ مستقبل العلاقة بين دول حوض النيل بعد تلك التغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة وخاصة الثورة المصرية التي أزاحت نظام مبارك وانفصال الجنوب السوداني، وما هي الخطوات التي ستتبعها الخارجية المصرية في التعاطي مع هذا الملف.

المبحث الأول: آثار وتداعيات سد النهضة على الأمن المائي المصري:

اتسمت العلاقات المصرية الإثيوبية عبر تاريخها وبصورة متناقضة بقدر متداخل من الوئام والخلاف معًا، وفيما يخص قضية مياه النيل تحديدًا، يمكن القول أن التوتر الحادث بين البلدين ازداد مؤخراً مع اعلان اثيوبيا عن مشروع سد النهضة حيث أقدمت إثيوبيا ممثلة في رئيس وزراءها السابق ميليس زيناوي على الشروع في بناء سد النهضة في الثاني من أبريل ٢٠١١م، وذلك بإعلان أحادي الجانب ودون التشاور، مستغلة تلك الفترة الحرجة التي كانت فيها مصر منشغلة بإعادة بناء نظامها السياسي عقب الثورة، التي اطاحت بالرئيس السابق مبارك فاعترضت مصر علي ذلك منذ اللحظة الأولى[١]. ولقد صاحب بناء هذا السد زخمًا سياسيًا وردود فعل إعلامية وشعبية واسعة، كما تباينت مواقف الدول الأطراف حوله، وتعددت الرؤى والتحليلات حول فائدته وأضراره من دولة لأخرى.

ويعتبر هذا السد الأكبر والأضخم، مقارنة بكافة مشروعات السدود الأخرى التي كانت مطروحة للدراسة والتنفيذ منذ ستينات القرن الماضي، حيث يتم بناؤه وفقًا للموقع المقترح من قِبل أحد المكاتب الأمريكية[٢]. وتنوعت الاراء والتحليلات فى موضوع أثر السد على مصر خصوصاً الجانب السلبى المتمثل فى الأضرار ما بين مبالغة شديدة فى اضراره قد تؤدى الى مصائب وكوارث، وآثار وأضرار بسيطة وأن السد سيصب فى مصلحة كل دول الحوض، وبعيد عن الافراط أو التفريط والمبالغات الاعلامية أو المجاملات السياسية سنسعى الى توضيح الاثار السلبية وأيضاً الايجابية التى يمكن أن يتسبب فيها سد النهضة وتوقع على إثرها خبراء مصريون أن تؤدي إلى حزمة من الآثار منها الاجتماعية وذلك من خلال الضرر بحصة الفرد من المياه، وخلق مجموعة من المشاكل من بطالة وفقر، بالإضافة إلى الآثار البيئية كخطر انهيار السد وآثار الجفاف والتلوث والفيضانات، وأخرى اقتصادية تؤثر على المساحات المزروعة مما يؤثر على توفير الغذاء، وكذلك إنتاج الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى الآثار السياسية التي تؤدي إلى إشعال الأزمة بين مصر و إثيوبيا.

---

(١) فيصل حسن الشيخ: مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي علي ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الإثيوبي، دراسات أفريقية، ع٥٦، ٢٠١٦م، ص٣١.

(٢) حيدر يوسف: سد النهضة: إثيوبيا السودان مصر، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام، ع٥، ٢٠١٦م، ص١٧١.

المطلب الأول: الآثار والتداعيات المحتملة لسد النهضة على حصة مصر من المياه:

بالنسبة للإنعكاسات السلبية المتوقعة في حالة إنشاء سد النهضة الإثيوبي فإنها ستؤثر تأثيراً سلبيًا على دولتي المصب مصر والسودان وخاصة مصر. فوفقا لتحليلات الخبراء، سوف يؤثر هذا السد في حصة مصر المائية من مياه النيل، وهو الأمر الذي يعد تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري[١].

مع الاشارة الى أنه سيكون هناك كمية من المياه متغيرة تختلف من سنة إلى أخرى أو حتى من شهر لآخر طالما ظلت لإثيوبيا ترفض الإلتزام بحصة محددة. وتختلف الكمية الواردة سنوياً لمصر أثناء فترة ملء بحيرة السد عنها فيما بعد الملء.

(١) المياه الواردة لمصر فى فترة الملء: تتحدد كمية المياه الواردة لمصر أثناء فترة الملء فى ضوء عدد السنوات التى تقررها إثيوبيا للملء. وتقترح الدراسات الإثيوبية أن يتم الملء في فترة ٦ سنوات "بغض النظر عن إيراد نهر النيل[٢]. فإذا كانت الفترة قصيرة من ٣ إلى ٥ سنوات فإن التأثير على العجز المائي المصري والسوداني سيكون كبيراً، أما إذا كانت هذه الفترة متوسطة من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة فسيكون تأثيراً بأقل ضرر، وفي حالة إملاء هذه الخزانات خلال فترة تزيد على ٤٠ سنة فإن الضرر سيقع حتماً ولكن بأقل درجة فبالرغم من أن المدة التي تستغرقها إثيوبيا في ملء سد النهضة طويلة المدى إلا أن إحتمال وقوع الضرر على دولتي المصب يبقى وارداً[٣]. ومن المتوقع أن يتكرر هذا العجز المائي في هذه الحالة مرة كل ٤ سنوات تقريبا، ويمكن أن يتراوح هذا العجز بالنسبة لحصة مصر بين ٩ إلى ١٢ مليار متر مكعب في السنة، أما بالنسبة لحصة السودان فقد تكون نسبة العجز أقل بقليل من دولة مصر، ومن المعلوم أن السعة التخزينية لسد النهضة ستكون خصماً من كمية مخزون السدود السودانية والسد العالي في مصر، كما أن عملية ري الأراضي المتوقع زراعتها في إثيوبيا والتي تصل مساحتها إلى ٤ ملايين فدان ستكون خصماً من حصة مصر والسودان بشكل مباشر، بالإضافة إلى ما يتبخر في الأسطح المائية لهذه الخزانات وهذا كله لا يصب في مصلحة دولتي المصب مصر والسودان[٤].

وفي هذا الاطار يرى حمدي عبد الرحمن أن الموقف الاصعب الذي سوف تواجهه مصر يتمثل في عملية ملء خزان السد، وهو أمر يتوقف على معدلات هطول الامطار، وهي معدلات متفاوتة في

---

(١) أبو بكر الدسوقي: سد النهضة وحتمية العودة لإفريقيا،" مرجع سابق، ص ٠٦

(٢) جمال صيام: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة لسد النهضة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠/١/٢١م، متاح علي https://www.almesryoon.com/story/844142

(٣) ضياء الدين القوصي: سد النهضة الإثيوبي المنفعة والأضرار،" جريدة الأهرام، الخميس ٢٠١٢/٢/٢٣م متاح علي: www.ahram.org.eg/archive/Issues-views/News/132933.aspx

(٤) المرجع نفسه.

الغالب، فإذا كانت معدلات الامطار غزيرة، تستغرق عملية ملء السد سنتين على الاكثر، أما في حالة حدوث جفاف وقلّة تساقط الأمطار فسوف تستغرق عملية ملء السد مدة أطول، ليس هذا فحسب، فكمية المياه في خزان السد سوف يكون لها تأثير بالغ في تدفق مياه النيل والنتيجة التي نخلص إليها ببساطة شديدة هي: أن تدفق المياه في نهر النيل سوف يتأثر بمعدلات متفاوتة، ما يؤدي إلى نقصان نصيب مصر من مياه النيل ويبدو أن إثيوبيا على وعي بحجم المشكلات التي قد تحدث عندما يتم ملء السد، ولتجنب ذلك ينبغي أن تتم عملية ملء خزان السد أو حجز للمياه بطريقة مسؤولة ودون منع غير مقبول لدولتي المصب، ولعل المؤكد هنا هو استحالة التنبؤ بأبعاد عملية ملء الخزان[١].

(٢) المياه الواردة لمصر فيما بعد الملء: بعد امتلاء بحيرة السد، لن تعود الأمور إلى مجراها الطبيعى كما كانت قبل السد، فهناك الفاقد المائى نتيجة التبخر من البحيرة، وهناك مشاريع التوسع فى الزراعية المروية والتى تخطط لها إثيوبيا والتى تقدر كمرحلة أولى بعد إتمام السد بنحو ٢ مليون فدان، فإذا قدر الفاقد بالتبخر بـ١٠ مليارات متر مكعب واحتياجات الرى للمساحة المذكورة بـ١٠ مليارات أخرى ، فسيكون إجمالى الخصم من إيراد دولتى المصب ٢٠ مليار متر مكعب سنوياً نصيب مصر منها ١٥ مليار، أى بنسبة انخفاض ٢٧% عن الحصة الحالية[٢].

وبالتالي فإن قامت إثيوبيا بتشييد سد النهضة فستكون نسبة العجز المائي لدولتي المصب تسعة مليارات متر مكعب سنوياً، بحيث سيتم تخفيض الحصة المائية لمصر بمقدار ٤,٥ مليار متر مكعب لتصبح الحصة المصرية ٥١ متر مكعب وتصبح الحصة المائية للسودان ١٤ مليار متر مكعب بعد خصم نسبة ٤,٥ مليار متر مكعب من حصتها[٣].

كما أشارت الدراسات إلى أنه في حالة ملء خزان سد النهضة في فترات الجفاف، فإن منسوب السد العالي يصل إلى أقل منسوب تشغيل له لمدة أربع سنوات متتالية، مما سيكون له تأثير بالغ في توفير المياه اللازمة للري، وعدم القدرة على توليد الكهرباء لفترات طويلة[٤].

وقد ظهرت بوادر الآثار الكارثية لسد النهضة على منسوب مصر من نهر النيل بعدما لوحظ قلة منسوب المياه بدرجة كبيرة عن الأعوام السابقة ومعاناة اكثير من المزارعين من نقص المياه وهلاك المزروعات نتيجة العطش والجفاف وانخفاض منسوب المياه[١].

---

(١) حمدي عبدالرحمن: تأثير الفراشة.. وإعادة إختراق إسرائيل لدول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) جمال صيام: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة لسد النهضة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠/١/٢١م، متاح علي https://www.almesryoon.com/story/844142

(٣) محمد نصر الدين علام: أزمة سد النهضة الاثيوبي، مرجع سابق، ص٤.

(٤) أبو بكر الدسوقي: سد النهضة وحتمية العودة لإفريقيا، مرجع سابق، ص ٦.

المطلب الثاني: الآثار والتداعيات المحتملة لسد النهضة على الجانب الاجتماعي والبيئي:

من المفترض أن تكون لسد النهضة مجموعة من الآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة وانعكاساتها على مستقبل الزراعة المصرية إضافة الى أن عدد كبير من السكان الريفيين سوف يعانون من نقص المياه خاصة في المناطق المُتضررة بنقص الموارد المائية، وسوف ترتفع نسبة البطالة. ويمكن تلخيص هاته الانعكاسات في:

(١) التداعيات الإجتماعية والأضرار الواقعة على السكان الزراعيين :

سوف ينشىء السد ظروفاً غاية فى الصعوبة لقطاعات عريضة من السكان الريفيين خاصة فى المناطق المتضررة بنقص الموارد المائية، حيث أوضحت نتائج موافقة الخبراء الباحثين على بنود بعض الآثار الاجتماعية الاقتصادية المتوقعة لسد النهضة تشير هذه النتائج إلى نقص المساحات المزروعة وقلة المعروض من الغذاء وتقلص فرص العمل بالريف الأمر الذى يدفع أبناءه للهجرة إلى الحضر أو خارج الحدود الوطنية[٢].

وسوف ترتفع نسبة البطاله فى مصر إلى أكثر من ٣٥% وكنتيجة لما سبق ستزداد مديونية الدولة. والمعروف أن معدل البطالة بمصر في ظل تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة، بلغ ٧% وكانت في حدود ١٠%، فكيف سيكون الوضع إذا تراجعت مساحة الأراضي الزراعية[٣].

(٢) التداعيات البيئية لسد النهضة وتداخلها مع أثر التغيرات المناخية:

على اعتبار عدم خلو أي مشروع من الآثار الجانبية والبيئية، وأن الضرورة تقتضى بناء السدود لضبط جريان النهر، ولأن تأثير هذا السد عليهما سيكون وخيماً تكمن مشكلة هذا السد في حدوث تأثيرات بيئية عديدة في المنطقة الجغرافية المحيطة داخل دولة السد وخارج حدودها، ومنها ما يلي:

- التغيرات المناخية والبيئية والإيكولوجية نتيجة احتلال بحيرة السد لمساحات كبيرة من الأراضي التي لا تخلو من الموائل الطبيعية البرية والنهرية ومراعيها.

---

(١) مصطفى إبراهيم: مصر وتحدياتها الإستراتيجية سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية والسياسية، ١٩ نوفمبر ٢٠١٧م، ص١٠-٣٣.

(2) J. Agric. Econom. And Social Sci., Mansoura Univ., Vol.6 (9): 1383 - 1391,2015 Social Impact Assessment Of The Ethiopian Renaissance Dam On The Egyptian Rural Areas Bedir, U. ; Magda K. And S. El-Ghamrini Agricultural Extension & Rural Development Research Institute, Agricultural Research Center. P 1387- 1391.

(٣) مصطفى إبراهيم: مرجع سابق، ص٣٣.

- غرق الأراضي الزراعية والمساكن وكثير من الآثار التاريخية ومكامن الثروات الطبيعية التي قد توجد في حيز منطقة البحيرة.
- حرمان الأراضي الزراعية خلف السد من مواد الفيضان المخصبة للتربة، وأثر تعويض ذلك بالمبيدات الكيميائية على صحة البيئة والسلسة الغذائية نتيجة تراكم الملوثات في التربة والمزروعات والحيوانات التي يتغذى عليها الإنسان.
- تزايد عملية التبخر المائي حول قواعد المنشآت والأعمال النهرية.
- التخزين وأثره على الحياة النهرية من الأسماك وغيرها ، سيؤدي إلى تآكل الشواطئ في دلتا.
- زيادة تراكم المخزون الميت من الطمي ببحيرة السد يؤدى بالإضافة إلى فقد جزء من السعة النهر نتيجة فقد التوازن الطبيعي في الإرساب بين النهر والبحر.
- تزايد فاقد المياه بالبحيرة، إما بسبب ارتفاع معدل البخر نتيجة تعرض مسطحها الهائل لأشعة الشمس ودرجات الحرارة العالية، أو الفقد نتيجة معدلات النتح العالية لانتشار بعض النباتات وتأقلمها البيئي مع الظروف الجديدة[١].

(٣) التداعيات الناجمة عن احتمالية انهيار سد النهضة:

ومن الآثار السلبية نجد كذلك إحتمال إنهيار سد النهضة الإثيوبي أو السدود الإثيوبية الأخرى، فحالة الإنهيار ستؤدي إلى أثار تدميرية على دولتي المصب مصر والسودان[٢]. فنتيجة لشدة الفيضانات على الهضبة الاثيوبية والإنحدارات الشديدة، وكثرة الزلازل بالنظر لمرور الأخدود الافريقي بإثيوبيا، الذي سيقسمها نصفين وكذلك كثرة الفوالق والتشققات في الصخور الإثيوبية، تزداد فرص تعرض سد النهضة الاثيوبى للانهيار[٣].

كذلك عدم قدرة السد على تحمل ضغط المياه الضخمة التي سوف تحتجز خلفه، والتي تصل إلى نحو ٧٤ مليار متر مكعب من المياه، كما أنه مشيد من الأسمنت، ومن ثم فقد ينهار في أي وقت، وعندها ستحدث الكارثة، حيث سيغرق شمال السودان وجنوب مصر ويحدث تشريد لملايين الأسر الذين سوف يتم تدمير منازلهم وزراعاتهم.

وأوضح الدكتور اسماعيل شمس الدين أيضاً أن معظم السدود التى أقيمت فى دولتى المصب كانت داخل الدولة وعلى أرض مسطحة وأخطارها سوف تنعكس على الدولة صاحبة السدود كالسد العالى

---

(١) حمدي هاشم: التأثير البيئي لسدود نهر النيل العملاقة، مجلة العلم، ع ٤٤١ ، يوليو ٢٠١٣م، ص٣٢.

(٢) محمد نصر الدين علام: مرجع سابق، ص٤.

(٣) هاني رسلان: مرجع سابق، ص

فى مصر وسد مروى فى السودان، إلا أن سد النهضة الاثيوبى بنى على ارتفاع عال واتجاه المياه من أعلى إلى أسفل وبانحدار وعلى بعد ٤٠ كيلومتر من الحدود السودانية مما سيجعل الخطورة على دول أخرى فى حالة الانهيار[١].

المطلب الثالث: الآثار والتداعيات على الجانب السياسي والاقتصادي:

كذلك من المنتظر أن تكون لسد النهضة انعكاسات على الجانب السياسي من خلال محاولة التحكم في كمية المياه وما تشكله من مساومة سياسية لمصر من طرف اثيوبيا، إضافة الى انعكاسه على الاقتصاد المصري من حيث كمية الانتاج وتعويض كمية المياه التي ستخصم من حصة مصر. ويمكن ذكر هاته الاثار والانعكاسات في:

١. الآثار والتداعيات السياسية: فهناك عدة اثار وتداعيات سياسية منها:

- إشعال الصراعات والتوترات السياسية في المنطقة:

حيث يتسبب عادة إنشاء سدود على الأنهار الدولية في نزاعات بين الدول، ومن شأن سد النهضة إحداث توتر سياسي بين مصر والسودان وإثيوبيا، لأن المشروع يشكل تهديدًا وخصماً من الحصة المائية الواردة لمصر والسودان، فسيقلل منها بصورة واضحة، ومن ثم فمن المحتمل أن تدخل المنطقة كلها في حروب وصراعات مسلحة[٢].

حيث أظهر الخطاب السياسي والاعلامي المرتبط بسد النهضة حالة من الاستقطاب والانقسام الشديد بين دول أعالي النيل ودولتَي المصب، فقد أضحى السد تحدياً كبيراً ومصدراً لصرار مرير بين إثيوبيا من جهة، وكل من مصر والسودان من جهة أخرى، كما أنه ليس جزءً من مبادرة حوض النيل، أو اتفاقية التعاون الاطاري، أو أي اتفاق ثنائي بين إثيوبيا ومصر[٣].

---

(١) أحمد علي سليمان: سد النهضة الاثيوبي ومستقبل الامن القومي المصري، قراءة في سيناريوهات مواجهة الازمة، ص ١١، متاح على https://ar.islamway.net

(٢) أحمد علي سليمان: مرجع سابق، ص١٢.

(٣) حمدي عبد الرحمن: مستقبل التعاون في حوض النيلّ النهضة في مرحلة ما بعد سد النهضة، ص ٢٩.

- **التحكم الاثيوبي في كميات المياه:**

فالخطير في الأمر أن النظام الإثيوبي يجعل من بناء هذا السد هدفاً قومياً للإثيوبيين، ووفقا لتعبير محمد نصر الدين علام وزير الرى السابق أن سد النهضة أيضاً هدفه كسر إرادة مصر السياسية، ويمثل فرضًا للأجندة الإثيوبية على مصر[١].

كذلك يمكن القول أن سد النهضة الاثيوبي ليس جزءً من مبادرة حوض النيل، أو اتفاقية التعاون الإطاري، أو أي اتفاق ثنائي بين إثيوبيا ومصر. إنه مجرد مشروع إثيوبي. ومن المعلوم أن عدم التنسيق بين دول حوض النيل، ولاسيما إثيوبيا ومصر، فيما يتعلق باستخدام المياه، سوف يُلحق ضرراً بالغاً بدولتَي المصب. وبعد سلسلة من الازمات الداخلية، اضطرت مصر في مارس ٢٠١٥م إلى توقيع اتفاق إعلان المبادئ المتعلق بالمرحلة النهائية، مع كل من السودان وإثيوبيا[٢].

٢. الاثار والتداعيات الاقتصادية: كذلك هناك عدة آثار وتداعيات اقتصادية ومنها:

أثر سد النهضة على الإنتاج الزراعي والفجوة الغذائية:

يلاحظ أن أي نقص في حصة مصر ستعني تعميق الفجوة الغذائية، بالإضافة إلى تعطل خطط مشروعات إستصلاح الأراضي للمشروعات القومية في سيناء وتوشكي والساحل الشمالي الغربي والزمام الصحراوي لمحافظات الوادي والدلتا والتي تتطلبها الزيادة السكانية ، وصل عدد سكان مصر إلى ١٠٥ مليون نسمة عام ٢٠٢٠م وسيصل إلى ١٣٠ مليون نسمة عام ٢٠٥٠م، ومما هو معروف أن ثبات المساحة الزراعية ووجود زيادة سكانية سيؤثر بشكل كبير على حجم الاحتياج من المنتجات الزراعية والغذائية التي تنتجها مصر، وفي ظل حصتها الحالية من المياه بدون نقصها، تستورد مصر نحو ٦٠% من غذائها، فكيف يكون الوضع لو نقصت حصة المياه وتوقف التوسع في استصلاح الأراضي الصحراوي بالطبع سيزيد العجز في الميزان التجاري المصري الذي يعاني بدوره من عجز تاريخي[٣].

تكلفة تعويض نقص المياه في مصر الناجم عن إنشاء السد:

كما أن خصم نحو ٩ أو ١٢ مليار متر مكعب سنويًا من حصة مصر من مياه النيل، سيضيف أعباءً اقتصادية جديدة على كاهل الاقتصاد المصري، تتمثل في تكاليف تحلية مياه البحر لسد العجز في المياه الصالحة للشرب، أو إعادة المعالجة لمياه الصرف للاستفادة منها في ري الأراضي الزراعية. كذلك

---

(١) السعيد عاطف احمد خضر: أثر بناء سد النهضة على السياسة الخارجية المصرية تجاه اثيوبيا، https://democraticac.de/?p=38316

(٢) حمدي عبد الرحمن: مستقبل التعاون في حوض النيلّ النهضة في مرحلة ما بعد سد النهضة، ص ٣٧.

(٣) هانئ رسلان: سد النهضة الاثيوبي والتأثيرات السلبية المتوقعة على مصر، متاح على الرابط في ٢٠٢٢/١/٥م http://www.sudanile.com/53800

من شأن التأثير على حصة مصر من المياه أن تنخفض الكهرباء المنتجة من السد العالي الذي يوفر نسبة ١٠ إلى ١٢% من الطاقة المنتجة في البلاد. بما قيمته (٤٥٠٠ جيجاوات) أي بما يعادل ٣٧% مع حدوث عجز كلي في توليد الكهرباء ليصل إلى ٤١ عاماً، كما أن خفض حصة السد العالي من إنتاج الكهرباء يعني تعويضها من مصادر أخرى ذات تكلفة اقتصادية عالية[١].

وقال خبراء آخرون أن الأثر السلبي سيكون أقل بكثير إذا تعاونت مصر مع إثيوبيا عبر تبادل المعلومات وتعديل وتيرة ملء الخزان لضمان بقاء بحيرة ناصر على النيل ممتلئة بما فيه الكفاية.

هذا بالنسبة للآثار السلبية، أما بالنسبة للآثار الإيجابية التي يتوقع أن تعود بالنفع على دولتي المصب مصر والسودان نجد بأن سد النهضة الإثيوبي سيعمل على خفض معدلات الترسيب والإطماء أمام السد العالي في مصر ما سيزيد من عمره الإفتراضي الذي يقدر بـ 500سنة، كما أنها ستعمل أيضا على تنظيم الإمداد المائي لمصر والسودان فبدلاً من الإندفاع المعتاد لكامل مياه الفيضان خلال فترة الهطول المطري، سيصبح توزيع المنصرف لإثيوبيا على فترة زمنية أوسع مما يؤدي إلى تحسين إمكانية الإستفادة منها وكذا رفع كفاءة إستخدامها[٢].

ومن المثير للانتباه حقاً أن معظم ما كتب او قيل عن آثار سد النهضة على الامن القومي المصري لا يخلو من المبالغة أو التهويل، فالارقام والتقديرات المعلنة هي مجرد اجتهادات قد تعكس رؤية سياسية معينة، أو عدم الفْهم في كثير من الأحيان، واللافت للانتباه أن القرار الاثيوبي الخاص ببناء سد النهضة ليس مفاجئاً بحد ذاته، حيث إن إثيوبيا قامت بالفعل ببناء عدد من السدود ومحطات توليد الطاقة الكهرومائية على ضفاف بعض الروافد والانهار في أراضيها، ولعل من أبرز الامثلة على ذلك ثلاثية سدود "جيبي" على نهر "أوما"، بيد أن هذه السدود لا يمكن مقارنتها بسد النهضة الذي من المتوقع أن يولد ستة آلاف ميجاوات من الكهرباء، ويعد هذا السد الاثيوبي في حال اكتماله واحداً من أكبر عشرة سدود في العالم، وهو ما يرفع من قدر إثيوبيا الاقليمي، ويجعلها في مصاف القوى الافريقية الصاعدة. ولعل ذلك يفسر لنا سر التلاحم الشعبي، والتصميم السياسي على المضي قدماً لتنفيذ حزمة السدود الاثيوبية، وقد ظهرت هذه الروح الوطنية في شراء الصكوك الخاصة بتمويل السد من قبل المواطنين داخل إثيوبيا وخارجها، وهو الامر الذي جعل عملية التمويل ممتدة مع بناء السد نفسه، وهي لحظات تتجلى فيها المشاعر الوطنية الاثيوبية، وتعيد إلى الذاكرة أجواء مصر الناصرية أثناء بناء السد العالي.

---

(١) مصطفى إبراهيم: مصر وتحدياتها الإستراتيجية سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ١٩ نوفمبر ٢٠١٧م، ص٧.

(٢) ضياء الدين القوصي: سد النهضة الإثيوبي المنفعة والأضرار، جريدة الأهرام، الخميس ٢٣ فبراير ٢٠١٢م www.ahram.org.eg/archive/Issues-views/News/132933.aspx

وبينما كانت مصر على المستوى الشعبى قبل الرسمى فى حالة خوف وترقب من تحويل مجرى النيل الازرق ومشروع سد النهضة بشكل عام، سعت اثيوبيا الى إبراز مزايا السد، وكيف سيمكن السد من احداث عملية تنمية شاملة ليس لبلادها فقط ولكن لكافة دول حوض النيل، حيث أكدت الحكومة الاثيوبية ان تحويل مجرى النيل الازرق ياتى بعد انتهاء كافة الاستعدادات والترتيبات المطلوبة لهذا التحويل، معتبرة تلك الخطوة إيذاناً بعملية البدء الفعلية فى مشروع بناء سد النهضة، وأشارت الى أن النهر سيعود الى مجراه الطبيعى بعد استكمال بناء السد، وصرح وزير الطاقة والمياه الاثيوبى "المايهو تيجنو" خلال الاحتفال بتحويل المجرى قائلاً: أن بناء السد بهذا الشكل سيحقق النفع المشترك لكافة دول حوض النيل وأن التنمية ستدعم التعاون والتكامل الاقتصادى ولن تتسبب فى أى ضرر لدول المصب[١].

وطبقاً لرؤية رئيس الوزراء الاثيوبي السابق "مليس زيناوي"، فإن سد النهضة سوف يحقق مصالح كل من السودان ومصر، من خلال منع الفيضانات وتوفير الأراضي للري، وهو ما يعني من وجهة نظره ضرورة مشاركتهما في تكاليف بناء هذا السد، بنسب تتراوح بين ٢٠% و٣٠% لكل منهما، ومع ذلك، ونظراً لعدم وجود عدالة في النظام المائي لدول حوض النيل، فإن إثيوبيا سوف تتحمل وحدها تكاليف بناء السد، وذلك على حد قول الرئيس زيناوي[٢].

لا جدال في حق دول حوض النيل في العائد الاقتصادي والاجتماعي لبناء السدود العملاقة داخل أراضيها لتقليل الفجوة المائية والغذائية والتنموية من أجل رفاهية شعوبها. ولكن يمكن القول من خلال العرض السابق أن سد النهضة ستكون له أضرار بليغة على مصر حتى لو كان هناك بعض الايجابيات البسيطة التى لا تقارن بالأضرار العديدة التى سيتسبب فيها السد ومن ثم يجب ان تكون هناك حلول واقعية تتعامل مع السد على ما هو كائن وهو ما سنعرض له فى المبحث القادم.

---

(١) عمر عبد الفتاح: الجانب الآخر موقف الداخل الاثيوبى تجاه سد النهضة، مجلة السياسة الدولية، ع١٩٣، يوليو ٢٠١٣م، ص ١.

(٢) حمدي عبد الرحمن: تأثير الفراشة.. وإعادة إختراق إسرائيل لدول حوض النيل، مرجع سابق، ص٣٤.

المبحث الثاني: تحديات الصراع حول المياه في حوض النيل في المستقبل:

تعتبر الموارد المائية هى العنصر الحاكم لكافة عمليات التنمية، لما لها من تأثير على مختلف الانشطة الاقتصادية كالزراعة والصناعة والنقل وإنتاج الطاقة، فهى المحرك الاول لعجلة النمو الاقتصادي، ولا يمكن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بدون الماء، وموارد المياه تواجه قدراً كبيراً من التحديات بسبب الارتفاع السريع فى الطلب وتغير المناخ، والهدر فى الاستخدام، وقد توقع تقرير الأمم المتحدة حول المياه بحصول عجز بنسبة ٤٠% في الامدادات بحلول عام ٢٠٣٠م، ما لم يبادر المجتمع الدولي إلى تطوير آليات جديدة لإدارة المياه. ونظراً لأهمية هذا المورد وكثرة التحديات التى تواجهه، قررت الامم المتحدة تحديد يوماً دولياً ليكون فعالية عالمية وفرصة لرفع الوعي بالامور المتصلة بالمياه.

المطلب الأول: التحديات الداخلية التي ستواجه الأمن المائي المصري:

تواجه الإدارة المائية في مصر مشكلة على المستوى الداخلي ترجع إلى مجموعة من الأسباب منها ثبات الإيراد من المياه وزيادة الطلب في نفس الوقت، حيث انخفض نصيب الفرد إلى ما يقل عن ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً عام ٢٠٠٠م، بينما تضاعفت احتياجات المواطنين من المياه نتيجة ارتفاع مستوى معيشتهم، إضافة إلى استئثار الزراعة بالنصيب الأكبر من المياه ٨٠% من الميزانية المائية، (ورغم ذلك تساهم بما لا يزيد عن ٢٠% من الدخل القومي)، هذا فضلاً عن مشكلة هدر المياه في داخل مصر، والتهديدات البيئية للمياه مثل الجفاف والتصحر، إلى جانب أن مستخدمي المياه لا يدفعون الثمن الحقيقي لتكاليف الخدمة المائية تنقية ومعالجة وتوصيل المياه، مما لا تتحمله ميزانية الدولة خصوصاً وأن أعداد المستفيدين في تزايد، في الوقت نفسه يعتبر تدهور منشآت التحكم في المقاومة المائية وحاجتها إلى التطوير والإحلال والتجديد والصيانة مع عدم توافر الموارد المائية اللازمة لذلك من أهم أسباب المشكلة التي ستواجه إدارة الموارد المائية في مصر. ويمكن تناول التحديات الداخلية المائية التي ستواجهها مصر فيما يلي:

ندرة ومحدودية الموارد المائية مع زيادة الاحتياجات:

إذ تعد مصر من الدول شحيحة المياه. فهى تعتمد بشكل كامل على مياه نهر النيل، الذى يمثل لها شريان الحياة بإعتباره المورد الرئيسى للمياه، ونسبة مصر في مياه النيل تقدر ب ٥٥,٥ مليار متر مكعب فى السنة هى نسبة ثابتة، منذ توقيع اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩م[١].

---

(١) مرفت حقى: اليوم الدولى للمياه وفرص تحقيق التنمية المستدامة المياه فى مصر التحديات والطموحات، ص١، متاح في http://www.sis.gov.eg/UP .

وليس لمصر مصدر أخر غير نهر النيل، حيث لا تشكل المياه الجوفية فيها إلا نسبة ٢% مع قلة سقوط الأمطار في مصر بشكل خاص. بينما تتزايد الاحتياجات المائية باستمرار نتيجة زيادة عدد السكان. حيث تشير المعلومات إلى أن سكان مصر يزداد عددهم كل سنة أكثر من مليون ونصف نسمة[١].

ومع ازدياد السكان في مصر أمام ثبات الموارد المائية، فإن الأزمة المائية في مصر مرشحة للتصاعد، بحيث سيصل حجم العجز المائي وفقًا لتقديرات الخبراء إلى ٤٩ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٥م و٩٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٠م[٢].

كما أن تنامي عدد سكانها وتنوع أنشطتها الاقتصادية المتطلبة للمياه، مقابل مواردها المائية التي سوف يُقتص منها، لاسيما إذا ما أقرت اتفاقية عنتيبي الإطارية التي تطمح دول منابع نهر النيل إلى تنفيذها، بما يعني إعادة النظر بالنقص في حصة مصر المائية من نهر النيل مستقبلاً[٣].

وكذلك يلاحظ التناقص المستمر في نصيب الفرد من المياه حيث وصل إلى نحو ٨٦٠ متر مكعب عام ٢٠٠٢م مقابل ١٧١٦ متر مكعب عام ١٩٧٠م حيث انتقلت مصر من مرحلة الوفرة المائية خلال هذا العام إلى مرحلة الكفاية المائية ثم إلى مرحلة الندرة المائية مع بداية عام ١٩٩٦ حيث بلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو ٩٦٢ متر مكعب، وباعتبار القطاع الزراعي هو المستخدم الأول للمياه جاءت الحاجة إلى ترشيد استخداماته منها مع زيادة العائد منها[٤].

كذلك بسبب امكانيات الاقتصاد المصري فان مصر سوف لا تستطيع القيام بعمليات تحلية لمياه البحر المتوسط أو البحر الاحمر لان ذلك سيتطلب منها تخصيص ما قيمته ١٦% من موارد الدولة الشحيحة في الاصل لأغراض التحلية إلا إذا تطورت الوسائل المستخدمة في المستقبل، أننا في حديثنا عن مصر نتحدث عن دولة يمكن أن يصل تعداد سكانها الى حوالي (١٦٦) مليون نسمة في السنوات القليلة القادمة[٥]. ولذلك، فإن من أكبر التحديات التي سوف تواجه مصر هي تضييق الفجوة المتسعة بين موارد المياه المتاحة والطلب المتزايد علي المياه التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية المختلفة.

---

(١) مظهر الشاكر: القانون الدولي للمياه إشكالية الرفض والقبول مياه الشرق الأوسط نموذجاً، بغداد، ٢٠١٤م، ص ١٩٧.

(٢) سيف الدين يوسف محمد سعيد: مرجع سابق، ص ٧

(٣) أماني عبد الغني: مرجع سابق، ص٣.

(٤) ماجدة شلبي، مرجع سابق، ص ٢.

(٥) مظهر الشاكر: مرجع سابق، ص١٩٦.

إستئثار الزراعة بالنصيب الأكبر من المياه:

حيث تعتبر المياه من أهم العناصر الأساسية التي لابديل عنها في إنتاج الغذاء فالموارد المائية هي أحد العوامل الأساسية المحددة للإنتاج الزراعي، كما تتوقف المساحة التي يمكن استصلاحها من الأراضي الجديدة وكذلك نمط الإنتاج الزراعي كما ونوعاً على القدر المتاح من المياه التي تعتبر من أهم العناصر الأساسية لتحقيق التنمية الزراعية[١].

رغم أن الأنشطة الزراعية تلتهم الرقعة الزراعية نصيب الأسد من مياه النيل، إلا أن مساهمة هذه الأنشطة فى الدخل القومى لا تزيد عن ١٥: ٢٠% كما أن ما لا يقل عن ٤٠ % من القوى العاملة فى البلاد تحصل على قوتها من الأنشطة الزراعية التى يدخل فيها العمل فى مهنة الزراعة ونقل الحاصلات الزراعية وبيعها والعمل فى الصناعات التى تقوم على الزراعة وتعبئة وتصدير الحاصلات الزراعية وغيرها، كذلك، فإنه مع غياب التنظيم والدقة في آلية حصول المزارع على حصة المياه المناسبة لحجم أرضه ونوعية المحصول[٢].

ثقافة الإسراف والتبذير:

تسود ثقافة الإسراف في إستخدام الماء فى المنازل وعدم التحكم فى الأجهزة المنزلية[٣]. فهناك كميات كبيرة من مياه الشرب مهدرة في المنازل تتراوح ما بين ١٠: ١٥% من المياه العذبة نتيجة للاستهلاك غير السوي مثل (رش الشوارع – ري الحدائق والأشجار – غسيل السيارات ...). إضافة إلى الكميات المفقودة نتيجة سوء الأدوات الصحية المستخدمة وإهمال صيانتها، وكذلك سوء شبكات الصرف الصحي وعدم صيانتها وتآكلها وانكسار مواسيرها بسبب الزيادة المفاجئة في ضغط المياه، مما يؤدى إلى فقد كميات كبيرة جداً سواء كان في المنازل أو الهيئات الحكومية بمختلف أنواعها وذلك بسبب ضعف كفاية الأدوات الصحية المستخدمة[٤].

كما أن الصناعة تستخدم من الماء أكثر من إحتياجها ولا تهتم بإستخدام أنظمة التبريد المغلقة أو الخلطات الجافة أو غير ذلك من التقنيات، ويتمثل ذلك أيضًا فى إسراف المزارعين فى ري أراضيهم وعدم

---

(١) أسماء صالح عبد المنعم: إقتصاديات إستخدام الموارد المائية المتاحة للمحاصيل الحقلية بمحافظة البحيرة فى ظل الدورات الزراعية البديلة، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، ٩٢-٣-٢٠١٤م، ص ١١٣٩.

(٢) رافع سيد عبد الكريم: قضايا المياه .. التحديات والحلول، متاح في ٢٠٢٠/١١/٣م، http://sis.gov.eg/Story/178621

(٣) ضياء الدين القوصى: الإدارة المتكاملة للمياه فى مصر، مرجع سابق، ص ٩.

(٤) خالد عبد اللطيف محمد عمران: أزمة المياه في مصر والتحديات التي تهدد الأمن المائي المصري، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠٢١/١/٢٢م، www.kenanaonline.com

الإلتزام بالمساحات التى تحددها الدولة من المحاصيل الشرهة للمياه (الأرز قصب السكر الموز)، حيث أن الإسراف في استعمال مياه الري يعتبر تبديداً لأحد عناصر الإنتاج الزراعي الرئيسية، يضاف الى ذلك مايترتب علي الإسراف من تدهور فى خصوبة التربة مما يؤثر على كمية ونوع الإنتاج الزراعي[١].

كل هذه المظاهر لهدر الماء في مصر، ستجعلها على أبواب أزمة مائية خطيرة لابد من مواجهتها للحفاظ على أمنها المائي، ومن ثَم القومي، ولا يمكنها ذلك وسلوك الناس على هذا النحو، فلابد من الاهتمام بترشيد استهلاك المياه وحسن إدارتها على كافة المستويات، بدءاً من ترشيد مياه الصنبور في المنازل، إلى كمية مياه الري في الحقل، وإلى كميات المياه الداخلة في الصناعة.

وعليه فهناك ضرورة لإعادة تقييم الأوضاع في مصر من ناحية كمية المياه التي تهدر عند مصب النيل في البحر المتوسط، حيث أن هناك العديد من المشاريع الأجنبية في مجال البتروكيماويات، والتي تستهلك كميات رهيبة من مياه النيل، دون أدنى رقيب أو اهتمام بهذه الثروة المهدرة.

تسعير وتقويم المياه:

حيث لا يدفع مستخدمي المياه من الزراع أى مقابل لاستخدام الماء العكر فى رى الأراضي الزراعية كما أن مستخدمى المياه لأغراض الشرب والاستخدام المنزلى يدفعون فقط جزء من تكاليف تنقية هذه المياه لا يزيد عن ٢٥% كذلك لا يدفع مستخدمي الماء لأغراض الصناعة والثروة السمكية وغير ذلك من الأنشطة الثمن الحقيقى لتكاليف الخدمة المائية وإذا كانت الثقافة الإسلامية تدعو إلى ألا تباع المياه أو الكلأ أو النار أو تشترى إلا أن تكاليف خدمة تنقية ومعالجة المياه وتوصيلها شأن آخر لا يمكن أن تتحمله ميزانية الدولة خصوصًا وأن أعداد المستفيدين فى تزايد مستمر واحتياجهم إلى الخدمات سيتزايد أيضًا.

تدهور منشآت التحكم:

تعتبر المنظومة المائية بمختلف عناصرها من أقدم المنظومات فى البلاد لذا فإنها تحتاج بشكل دائم ومستمر إلى التطوير والاحلال والتجديد والصيانة مما يتطلب مبالغ طائلة قد لا تتحملها ميزانية البلاد دون الحصول على دعم من المستفيدين[٢].

---

(١) أسماء صالح عبد المنعم: مرجع سابق. ص ١١.

(٢) ضياء الدين القوصى: الإدارة المتكاملة للمياه فى مصر، مرجع سابق، ص١٠.

الاعتماد الكامل على الدولة:

وإزاء التكلفة يرى ضياء الدين القوصي خبير المياه أن مصر ستتكلف سنوياً نحو ٥٠ مليار جنيه لتحلية مياه البحر لتعوي النقص الذي سيسببه سد النهضة الأثيوبي في حصة مصر من مياه النيل، خصوصاً وأن تحلية المتر الواحد من مياه البحر تكلف ٥ جنيهات أي ما يعادل ١٢% من ميزانيتها لتغطية الاحتياجات المائية للبلاد[١].

حتى منظمات المجتمع المدنى لا تدخل بكافة أنواعها فى مجال الإدارة المائية فى مختلف الأنشطة كما أن القطاع الخاص ينأى عن المخاطرة فى دخول هذا المجال الذى لا يحقق فى الوقت الحاضر المكاسب التى يأمل هذا القطاع فى تحقيقها – من هنا فإن الدولة هى التى تدير مرفق المياه فى البلاد فى الوقت الحاضر ولا تستطيع فى نفس الوقت الحصول على المقابل المطلوب نظراً لضرورة دعم العديد من ذوى الدخل المحدود من المواطنين[٢].

تأثير ظاهرة تغير المناخ على مصر:

ومن جهة أخرى، فإن التغيرات المناخية العالمية سوف تزيد من خسائر التبخر، ولاشك في أنّ ذلك كله سوف يدفع بمصر إلى حالةٍ من (الفقر المائي) الشديد[٣].

بل تعد مصر الأسوأ في نسبة الأضرار الناتجة عن ظاهرة التغير المناخي[٤].

يشير التقرير الوطني الأولي المقدم إلى لجنة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى أن أكثر القطاعات المصرية التي ستكون عرضة لتغير المناخ هي :المناطق الساحلية، موارد المياه، والزراعة، وسيتسبب تغير المناخ في حدوث أضرار بالغة الخطورة للتغيرات البشرية والمناطق الزراعية والصناعية خاصة في الساحل الشمالي، حيث أظهرت التقديرات أن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار نصف متر سوف يؤدي إلى غرق مساحة ١٨٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي المنتجة للمحاصيل الزراعية مما سيؤدي إلى زيادة سرعة التصحر وأن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد ما سيؤدي إلى تشريد ٦ مليون نسمة وغرق ٥٤٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية مما سيسبب تهديدًا خطيراً

---

(١) أحمد علي سليمان: مرجع سابق.

(٢) ضياء الدين القوصى: الإدارة المتكاملة للمياه فى مصر، مرجع سابق، ص١١.

(٣) حمدي عبد الرحمن: مستقبل التعاون في حوض النيلّ النهضة في مرحلة ما بعد سد النهضة، مرجع سابق، ص٣٧.

(٤) بلال المصري: الدبلوماسية المصرية عوامل تحد من قدرتها علي حل أزمة سد النهضة برلين، مرجع سابق، ص٧٤.

لسلامة المعيشة وتدهور التنمية البشرية، وقد يسبب تغير المناخ أيضاً اختلافاً شديداً في معدلات الفيضان السنوي للنيل، الذي يمد مصر بأكثر من ٩٧% من الموارد المائية المتجددة[١].

تدهور نوعية المياة:

ويعتبر الحفاظ على نوعية المياه جيدة من أكبر التحديات البيئية فى مجال المياه فى مصر. وأوضحت دراسات علمية أن مصادر المياه العذبة في مصر قد تدهورت نوعيتها تدهوراً كبيراً خلال العقدين الماضيين، فنهر النيل وفروعه يستقبل كل عام حوالي ٢٨٨٠ مليون متر مكعب من المخلفات السائلة من مصادر مختلفة منها ٣١٢ مليون متر مكعب مخلفات مصانع غير معالجة، وتؤكد أنه في الوقت الذي تستخدم فيه المصارف لاستقبال مياه الصرف الزراعي فإنها أيضا تستقبل كميات كبيرة من مخلفات الصرف الصحي ومخلفات الصناعة غير المعالجة أو المعالجة جزئياً، وهي لذلك تحتوي على تركيزات عالية من الملوثات المختلفة مثل المواد العضوية، والبكتريا والعناصر الثقيلة والمبيدات، وستتسبب هذه الملوثات في مشاكل خطيرة لأن مياه المصارف تستخدم على نطاق واسع وبصورة غير رسمية في ري المحاصيل، إما كما هي أو بعد خلطها بمياه النيل. أما خدمات الصرف الصحي في مصر فتشير التقارير إلى أنها تعاني من قصور شديد، خاصة في محافظات الوجه القبلي والبحري، وأن هناك ٢٠ مدينة فقط بها شبكات صرف صحي ومحطات معالجة، ولكن هذه المحطات لا تستوعب أكثر من ٥٠% من المخلفات[٢].

تمر مصر بأضعف حالاتها، نظراً لانشقاق الصف الداخلي وهي بجانب الحاجة إلى مزيد من التنمية في مصر، والتي تعتمد بشكل رئيس على مياه نهر النيل، كذلك التخبط في القرارات، وعدم التنسيق والإعداد الجيد لإدارة أزمة المياه. مما سبق يتضح مستقبلاً أن النظام الحالي لديه موروث لا بأس به من التحديات على المستوى الداخلي، يمثل عبئًا في مواجهة أزمة المياه وبالتالي على النظام القائم الاستعانة بأهل الخبرة، والتعامل بحنكة وجدية مع هذا الملف، والتحرك على جميع المستويات.

إن مصر لديها تحديات داخلية جسيمة تجعلها لا تهتم بإدارة شؤون خارجية، على الرغم من أهميتها وارتباطها بالداخل، وهو الأمر الذي يوحي بأنّ الأزمة في سبيلها للتصاعد والتأزم مرة أخرى .وهذه المرة ستكون نتائجها وتداعياتها وخيمة على الأمن والإستقرار المصري[٣].

---

(١) ماجدة شلبي: مرجع سابق، ص١٢.

(٢) التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٩٦م، مرجع سابق، ص٣٢.

(٣) أحمد محمد أبو زيد: الضفة الأخرى الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل، سياسات عربية، مرجع سابق، ص ٢.

ولهذا كان لابد لمصر نظراً لمحدودية الموارد المائية فيها وندرة الأمطار ولكونها دولة مصب لنهر النيل من أن تبادر برسم الخطط والسياسات الخاصة بإدارة مواردها المائية ووسائل تنميتها لتغطي الاحتياجات المتزايدة في مجالات الاستخدام في المستقبل، والتي تركز على محورين، يتمثل الأول منها في خطط تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة من خلال تطبيق استراتيجيات تقليل الفواقد المائية ومشروعات تطوير الري ووضع نظام عادل للمشاركة في تكاليف تقديم خدمات المياه للمزارعين، والثاني فيتعلق بخطط تنمية وتطوير الموارد المائية عن طريق استراتيجيات زيادة الموارد المائية عند أسوان، وتحليه مياه البحر، وجمع مياه الأمطار والسيول، فضلاً عن الحفاظ على نوعية المياه[١].

إن المخاطر التي تتعلق بمصير حصة مصر من المياه لم ولن تنتهي عند هذا الحد، حتى ولو تم إيجاد حلول وسط مع دول حوض النيل، للحفاظ على حصة مصر أو الجانب الأكبر منها، خاصة وأن المشكلة لا تقتصر عند هذه المنطقة، ولكنها تتعلق بقضية عالمية قد تتسبب في حروب مستقبلية.

المطلب الثاني: التحديات على مستوى اقليم حوض النيل:

إلى جانب التحديات الداخلية للأمن المائي المصري هناك التحديات الخارجية للأمن المائي المصري التي تنطوي على عدة مخاطر منها:

التلوث البيئي وتزايد حدة مشكلة ندرة المياه:

ستتزايد حدة مشكلة ندرة المياه في ظل مشكلة أخرى وهي تلوث المياه والناتجة عن التلوث الصناعي مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في النظم المائية وخلل في دورة المياه الطبيعية. وتعد الأنهار مصدراً للحياة، مثلها في ذلك مثل البحيرات، إلا أن هذه الأنهار قد تنقل أيضًا التلوث إلى بلدان أخرى.

والحقيقة أن منطقة حوض النيل تعاني من تدهور بيئي مستمر نتيجة عدم الوعي البيئي وعدم تنسيق خطط التنمية والمشروعات غير المروية على أساس متكامل، أو على أساس مراعاة أثرها على النهر، ومع التسابق في دفع عجلة التنمية فإن تدهور البيئة سيتزايد خاصة مع تعرض النهر لضغط بيئي متواصل.

وبالتالي فإن هناك حاجة بيئية ملحة أيضاً فالمشروعات الفردية ستضر بالغير وستدمر بيئة النهر، ولا يخفى أثر عملية التنمية السريعة سلباً على حصص النهر والذي يعانى حالياً من تدهور بيئي شديد

---

(١) عبد الفتاح مطاوع: إستراتيجية مصر المائية المشاكل والحلول، مركز تنمية البحوث، وزارة الموارد المائية والري، قطاع مياه النيل، نوفمبر ٢٠٠٨م، ص١٩.

فالغابات تمحى، واستخدام النهر مقلباً للمخلفات الصناعية وللصرف الصحي وللكيماويات الزراعية، (وحتى مخلفات الحروب) كلها أدت وستؤدي الى أضرار جسيمة على بيئة النهر فبيئة النهر في حاجة لمواجهة إقليمية فورية[١].

حيث لم يعد خافياً على أي دولة أفريقية أثر محو الغابات من التأثير على إيرادات النهر وعلى انخفاض معدلات الأمطار. وبالفعل تراجعت حصة إيراد النهر من الروافد الإثيوبية في السنوات الأخيرة بعد عملية محو الغابات في الشمال الغربي.

إن البعد البيئي أخذ يتزايد أهمية في حوض النيل من منبعه لمصبه، خاصة نوعية المياه، وقد تحدث عنها عديد المهتمين إذ يتعرض المجرى للتلوث بفعل الاستخدامات غير المرشدة وغير المتلائمة مع تقنيات وأساليب إصحاح البيئة، ومن حسن الحظ أنه لم تصل الأزمة والمنازعات في حوض النيل إلى حد التهديد بنزاع مسلح أو غير مسلح.

بناءً عليه يمكن القول أنه في هذا السياق، من الضروري ليس فقط تطوير الموارد المائية، ولكن أيضاً حماية الموارد الطبيعية من خلال التعاون مع الدول المعنية الأخرى من أجل ضمان الأساس البيئي لتنمية مستدامة في المنطقة مستقبلاً، وقد اجتذب انتباه ندرة المياه ليس فقط من دول حوض النيل، ولكن أيضاً للمجتمع الدولي وتعتبر واحدة من القضايا الرئيسية للقرن الواحد والعشرين.

تزايد الاحتياجات من المياه:

لقد أصبحت المياه العذبة في كثير من البلدان علي مستوي العالم شحيحة وذات نوعية متدنية[٢]. وسيزيد من تعقيد الأمور، ازدياد الطلب العالمي على المياه مع ازدياد الطموحات التنموية لبلدان العالم[٣].

وهناك إجماع تام علي المستوي الدولي أن الاحتياجات المتزايدة للمياه ما هي إلا نتيجة مباشرة للزيادة المضطردة في عدد السكان، وارتفاع مستوي المعيشة، والتوسع العمراني والصناعي المتزايد، وأيضا

---

(١) محمد حجازي: نحو إستراتيجية مائية مصرية في حوض النيل، ص١٣٠.

(٢) محمود أبو زيد: نحو إدارة فعالة للطلب علي المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة الرؤية المصرية، المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئة الجافة، مرجع سابق، ص٤.

(٣) ماجدة شلبي: مرجع سابق، ص ٢.

الاحتياجات المتزايدة للغذاء بالذات في المناطق القاحلة وشبه القاحلة[١]. وقد بلغ عدد سكان حوض النيل في يوليو ٢٠٠٩م نحو ٤١٥,٦ مليون نسمة[٢].

وبتضاعف سكان حوض النيل، تضاعفت حاجاتهم إلى المياه، وهم ينتقلون من السكن الريفي إلى الحضري أصبح سكان الحضر نحو نصف السكان وتضاعفت ثرواتهم الحيوانية ستة أضعاف[٣].

لقد ازداد الطلب على مياه النيل من كافة الدول وذلك نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان ومتطلبات انتاج الغذاء ولتغير طبيعة الاستهلاك البشري والتنافس بين القطاعات المستهلكة للمياه من زراعة وصناعة واستهلاك منزلي، حيث تقدر الاحتياجات التقريبية لدول النيل من المياه خلال العشر السنوات القادمة بالمليار متر مكعب كالآتي (مصر ٧٩ – السودان ٣٤– أثيوبيا ٣ – دول البحيرات ١٠) وتبلغ في مجملها، حوالي ١٢٦ مليار متر مكعب وهذا كلّه سيجعل قضية المياه بين دول حوض النيل إما أن تسير نحو نذر صراع أو فرص تعاون[٤].

إن زيادة استخدام دول حوض النيل الأخرى لمياه النهر عن طريق المشاريع التي تشرع في إقامتها، وبخاصة إثيوبيا، ستؤثّر في إيراد النهر وتقلل تدفقه إلى دول أسفل الحوض، وهذا يسبّب قلقاً وتوتّراً في مصر، التي يتعلّق أمنها بمياه النيل.

التغيرات المناخية:

تتحكم الظروف المناخية والبيئية ونوعية الموارد الزراعية، في آفاق التوسع في المساحة المحصولية وزيادة الإنتاج الزراعي، ولقد أدى النمو السكاني ونمو الثروة الحيوانية والتقلبات المناخية المتلاحقة، إلى انفراط التوازن بين البيئة والنظم الاجتماعية والاقتصادية، كما أدى قطع الأشجار والغابات للأغراض الزراعية والطاقة إلى فقدان خصوبة التربة وانجرافها وتدهور إنتاجيتها، وهي مسائل متداخلة مع إدارة المياه والتربة، كما أن قلة الامطار وزيادة مساحات التصحر وما تقوم به بعض الدول من تحويل مجاري بعض الأنهار سيدفع بالنظام الغذائي العالمي الى التراجع مع زيادة عدد الجياع في العام بزيادة عدد السكان.

---

(١) أماني عبد الغني: مرجع سابق، ص٣.

(٢) خليل خير الله: مرجع سابق، ص٣.

(٣) إبراهيم النور: حوار دول حوض النيل حول سدّ النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، آفاق المستقبل ع ٢٧، يوليو، أغسطس، سبتمبر ٢٠١٥م، ص١٩.

(٤) أيمن السيد عبدالوهاب: مياه النيل في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص٢.

ومنذ منتصف الثمانينات كان هناك جدل وحديث مستمر عن أزمة المياه، بسبب التغيرات المناخية التي لحقت بالبيئة نتيجة الإسراف في الاستخدام والتلوث، وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في ضوء ندرة هذا المصدر الحيوي الهام[١].

وتقبع دول حوض النيل، وضمنها دول المنبع، في قلب هذا التدهور العالمي في التربة الزراعية. وتؤثر تبعات هذا التصحّر سلباً على موارد النيل، بسبب الهجرة المتزايدة من خارج حوض النيل إلى ضفافه كاستراتيجية للبقاء، وهي هجرة تشمل الرعاة وحيواناتهم، ومزارعي الأراضي الجافة، ومعلوم أن أكبر قدر من مثل هذه الهجرة حدث بغرب السودان في أعقاب سنوات الجفاف.

كما تشير دراسة حديثة أخرى عن الجفاف والمجاعة في القرن الأفريقي (شرق كينيا، وإثيوبيا الشرقية، والصومال الجنوبي) إلى أن موجات الجفاف أدت إلى نتائج وخيمة، تتمثل في ارتفاع هائل في سوء التغذية، وارتفاع أسعار الطعام نحو ٢٤٠% وبالرغم من أن الإقليم كان دائماً مسرحاً لموجات الجفاف، فإن الموجات الأخيرة كانت متقاربة إلى حدّ كبير أعوام ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م و٢٠١١م، ما يشير إلى التأثير البالغ لتغيرات الطقس العالمي، ما يؤثر سلباً، بالتالي في إيرادات نهر النيل من المياه المتجددة[٢].

إن التغير المُناخي سيؤدي إلي تهديد الأمن الغذائي لدول الحوض بدرجة أو بأخري مما يتطلب مزيد من التعاون المُؤسس علي تفاهم مُشترك بين دول الحوض لكن مع تجنب الإضرار بأي من هذه الدول.

زيادة تأثير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لدول حوض النيل:

المتأمل في واقع دول نهر النيل يجد أنها مجزأة ثقافياً بين عربية (مصر والسودان)، وإنجليزية (كينيا، تنزانيا، أوغندا، جنوب السودان)، وفرنسية (رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية)، وأمهرية (إثيوبيا)، وهو ما يعني أن احتمالات التنافس، بل والصراع بين هذه الدول تظل احتمالاً قائمًا، ثم إن مجتمعات هذه الدول في معظمها مجتمعات تعددية (إثنية، ودينية، ولغوية... إلخ)، وهو ما يعزز من احتمالات الصراع الداخلي، والحرب الأهلية مستقبلاً.

---

(١) ماجدة شلبي: مرجع سابق، ص ٢.

(٢) إبراهيم النور: حوار دول حوض النيل حول سدّ النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، مرجع سابق، ص١٩.

كذلك تعتبر دول حوض النيل من أفقر الدول، حيث تقع في فئة الدول الأقل دخلاً، وتعتبر مصر هي الدولة الوحيدة التي تقع في فئة الدول ذات الدخل المتوسط، وقد انعكست حالة الفقر لدول حوض النيل على قدرات تلك الدول لتوفير البنية الأساسية ذات الصلة بالمياه حيث أن دول حوض النيل تعاني من (فقر مائي) بالمفهوم الاقتصادي. بمعنى أن حوض نهر النيل غني كماً ونوعاً بموارده المائية، إلا أنه فقير للغاية بموارده الاقتصادية، وفقير في قدراته التنظيمية اللازمة لإدارة تلك الموارد المائية، وسيترتب على ذلك أن المحصلة النهائية هي توفر المياه مع عدم استطاعة نسبة كبيرة من شعوب تلك الدول على استخدام المياه في الشرب أو الصرف الصحي[١].

ومن هنا فإن النتيجة النهائية لهذه العملية على وجه العموم هي محدودية الموارد المائية في حوض نهر النيل، وذلك نظراً لضآلة القدرة على استخدام المياه من ناحية، وسوء إدارتها والتخطيط لها من ناحية أخرى، مما يعني التوصل إلى نتيجة مؤداها محدودية في الموارد المائية في حوض النيل استناداً إلى تفاعل المؤشرات الثلاثة (الكم والنوع والموارد الاقتصادية) معاً.

إن مشكلات النيل عديدة ومتعدّدة الجوانب، بدأت فنّية وتوسعت إلى الأبعاد الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية والديموغرافية وأخذت بُعداً اقليمياً ودولياً، بالإضافة إلى البُعد الداخلي في كل دولة، وهذا ما سيهدّد الأمن المائي في بعض دوله مثل مصر.

زيادة تأزم المواريث التاريخية السلبية بين مصر ودول حوض النيل:

إن واقع الأزمة بين مصر وإفريقيا عموماً، ودول حوض النيل خصوصاً، وإثيوبيا على وجه أخص، إنما تتعلق بمواريث تاريخية سلبية بين مصر والدول الإفريقية، وبمدركات وممارسات سلبية من جانب كل من مصر والسودان تجاه دول الحوض. فالاحتكاك التاريخي المصري والعربي بمنطقة حوض النيل ما زال يلقي بآثاره السلبية. وبصفة عامة، فالمشكلة بين مصر ودول حوض النيل، وبخاصة إثيوبيا، تطورت نتيجة أخطاء تراكمية نابعة من سياسة خاطئة، كان يتعامل بها النظام المصري مع الدول الإفريقية بلا استثناء.

عدم امكانية التوصل إلى إطار قانوني ومؤسسي للتعاون في مجال الموارد المائية:

حيث تتركز جوانب الخلاف والصراع في حوض النيل وتتمثل هذه التحديات في عدم قبول الاتفاقات السابقة والتي تعطي لمصر والسودان كدولتي مصب حقوقاً تاريخية مكتسبة إلى جانب التوترات وحالات التهديد التي حكمت علاقات أهم دولتين في حوض النيل وهما مصر وأثيوبيا.

---

(١) عبد الرحيم معتوق محمد: أثر جغرافية حوض النيل في العلاقات بين دوله، مرجع سابق، ص٢٨١.

إن السياسة المائية الخارجية المصرية تركز على عقد اتفاقيات ثنائية بين دول حوض النيل وليس عقد اتفاق جماعي بين جميع دول حوض نهر النيل وهذا سيسبب مواجهة من الدول الاخرى ولا نعرف ما هي الظروف الموضوعية التي ستدفع مصر الى اللجوء لهذا الخيار ولعل من أهم الاسباب هو التهديد المباشر للأمن القومي المصري من قبل بعض الدول المعروفة بارتباطاتها المشبوهة ومحاولة النيل من مصر من خلال إغراءات مادية أو عسكرية، ولعل ذلك يفسر قيام بعض دول الحوض بعقد اجتماعات من دون مصر[١].

وفي هذا الصدد فقد أكد العديد من الخبراء أن اتفاقية (عنتيبي) ستقود إلى حرب على المياه، وأنها تمس بأمن مصر والسودان المائي بالفعل، والأمر أخطر بالنسبة لسد النهضة.

غياب الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتخطيط للمشروعات على أساس إقليمي:

ومن أسباب المشكلة أيضاً المتوافقة بين دول حوض النيل في تقدير المصالح المشتركة، ووضع الخطط المناسبة، وبخاصة إدارة المياه، والحلول لما هو قائم ولما يمكن أن ينشأ من خلافات فيما بينها، وهذا سيزداد في المستقبل.

إنّ وجود إطار تعاوني إقليمي أوسع نطاقاً لاستخدام موارد مياه النيل، سيتطلّب بعض التنازلات المشتركة من كلاً الجانبين (مصر وإثيوبيا عامة)، ولكنه يحتاج إلى عدم إحداث ضررٍ «ملموس» لأي منهما، وقد يتطلّب الأمر تضافر جهود أطرافٍ إقليمية ودولية.

وفى العقود الأخيرة زادت مطالب دول المنابع لاستخدام قدر من مياه النهر، مما تطلب وصول دول حوض النيل لصيغة توافقية على كيفية توزيع مياه النيل وطرق الاستفادة منها لمصلحة دول الحوض.

لقد كان لتعدد الولاءات الإقليمية للدول، وازدواجية هذا الولاء بسبب انضمام بعض الدول لاكثر من تجمع سبباً فى تغيير الاتجاهات، ما أدى إلى صعوبة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماعات الدورية للتجمع، كذلك فإنه لم تتوفر الدعم المالى الكافى من المنظمات الدولية والدول المانحة مما أعاق تنفيذ المشروعات المنتظرة فى النواحى البيئية والاقتصادية وغيرها.

وأياً كان الأمر، فإنه في حالة عدم تقديم مصر تنازلات إلى الدول النيلية العشر الأخرى، بما يعني تمسكها بالنظام القانوني السائد لنهر النيل، فإنها لا تزال بحاجةٍ إلى إجراء تعديلات كبيرة في استخدامها الحالي للمياه، فالاستخدام المصري لمياه النيل يعتمد على أمرَيْن اثنَيْن: أولهما: الجزء غير المستخدم من حصّة السودان (٥ مليارات متر مكعب/ في السنة)، والثاني: أنّ متوسط التدفق السنوي لنهر النيل كان

---

(١) مظهر الشاكر: القانون الدولي للمياه إشكالية الرفض والقبول مياه الشرق الأوسط نموذجاً (بغداد: ٢٠١٤م) ص ١٩٥.

أعلى من (٨٤ مليار متر مكعب)، وفقاً لاتفاق ١٩٥٩م، ولم يُعدّل منذ ذلك الوقت. ومن المرجح أن يستخدم السودان حصته الكاملة في غضون فترة زمنية محدودة[١].

كما لفت المتحدثون الى أن هناك بعض التحديات فى العلاقات بين مصر وجنوب السودان ممثلة فى عدد من الملفات على رأسها الأزمة السياسية فى جنوب السودان التى وصلت الى حد الصراع القبلي المسلح، الامر الذى يتطلب قيام مصر بدور أكثر فعالية فى هذا الملف من خلال الاتصال المباشر بالقبائل الجنوبية فى منطقة قناة جونجلي مع الدراسة البيئية للمنطقة، حيث أشار مدير مركز كوش إلى أن منطقة جونجلى على سبيل المثال: منطقة يكاد ينعدم دور حكومة جنوب السودان فيها وهو ما يتطلب مسار تنموي يُخرج المنطقة من دائرة الصراع القبلي[٢].

المبحث الثالث:

سيناريوهات الصراع حول المياه في حوض النيل:

أدت جملة التطورات التي عرفتها أبعاد الصراع حول المياه في حوض النيل إلى التساؤل عن مستقبل هذا الصراع والسيناريوهات التي يمكن أن يتخذها، خصوصاً وأن مسألة سد النهضة و مخاطره المحتملة على مصر قد دفعت بالعديد من الأوساط السياسية المصرية إلى المطالبة باتخاذ الخيار العسكري ضد إثيوبيا.

التطورات الحاصلة في أبعاد الصراع منذ عام ٢٠١٠م حصرت باب الإستشراف بين سيناريو استمرار الوضع الراهن، وسيناريو اشتداد الصراع، فيما يبقى سيناريو الإنفراج أو تسوية الصراع مستبعداً نظراً لعدم توفر شروط تحقيقه وهي شروط تتعلق بأنظمة دول الحوض وواقعها، وأخرى تتعلق بالعمل المشترك بين هذه الدول.

---

(١) حمدي عبدالرحمن: مستقبل التعاون في حوض النيلّ النهضة في مرحلة ما بعد سد النهضة، مرجع سابق، ص٣٧.

(٢) ندوة واقع ومستقبل العلاقات بين مصر وجنوب السودان، مجلة افريقيا قارتنا: ع١٧، يونيو ٢٠١٥م، ص٣.

المطلب الأول: سيناريو بقاء الوضع الراهن:

يذهب الكثير من الباحثين و المحللين إلى أن مستقبل الصراع حول المياه في حوض النيل سيأخذ سيناريو إستمرار الوضع الراهن لسنوات طويلة قادمة، فسيناريو التقارب مستبعد نظراً لعدم توفر شروطه، وسيناريو اشتداد الصراع وما يقتضيه من لجوء لاستخدام القوة العسكرية مستبعد أيضا نظراً لإدراك جميع الأطراف للعواقب الوخيمة التي سيحدثها اللجوء إلى القوة.

يفترض هذا السيناريو إستمرار وبقاء الأوضاع التي تنبثق عنها طبيعة العلاقات المصرية الإثيوبية وعدم حدوث أي تغيرات أو تطورات من شأنها تغير مسار العلاقات بين البلدين سواء في شكلها التعاوني أو الصراعي على نحو يحفظ صيغتها و أبعادها.

في هذا الإطار يفترض هذا السيناريو بقاء الأوضاع الإثيوبية المصرية، كما هي وعدم حدوث أي تغيرات وتطورات، ويمكن لمصر أن تقلل من الآثار السلبية للسد عن طريق توطيد علاقاتها مع باقي دول حوض النيل، ما يتضح جلياً بعد قيام سد مروي بالسودان، والبحث عن استثمارات محلية برؤوس أموال وطنية.

(١) خصائص سيناريو استمرار الوضع الراهن:

هذا السيناريو يقتضي استمرار مواطن الإختلاف بين الطرفين وبالشدة ذاتها، بمعنى من دون الفصل فيها وتسويتها ولا تطورها إلى مواجهة مسلحة، وعليه سيتميز هذا السيناريو بـ:

- استمرار رفض دول المنبع للإتفاقيات التاريخية المقسمة للمياه مقابل تمسك دولتي المصب بها.
- إستمرار غياب إرادة حقيقية من مجمل دول الحوض هادفة إلى إيجاد أطر تعاونية متينة.
- استمرار تدخل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الدائر.
- يقتضي هذا السيناريو كذلك إنهاء الجانب الإثيوبي لأشغال سد النهضة واستمراره في خطته التنموية القائمة على إنجاز عدد معتبر من السدود الكبرى.
- الطرف المصري ستستمر تخوفاته من التوجهات والمشاريع الإثيوبية، إلا أن هذه التخوفات لن تقوده إلى تصعيد الصراع وتوجيه ضربات عسكرية بل ستقوده إلى التسليم بالأمر الواقع (مثلما حصل في اتفاقية الخرطوم ٢٠١٥) مع تحركه سياسياً ودبلوماسياً.
- يتوقع من السودان في هذا السيناريو أن يبقي على موقفه المؤيد لإنجاز السدود الإثيوبية نظراً للمنافع التي تراها القيادة السودانية في هذه السدود.

(٢) أسباب أفضلية سيناريو استمرار الوضع الراهن:

يمكن إرجاع أسباب توقع استمرار الصراع على وضعه الراهن إلى استمرار طرفي الصراع الرئيسيين إثيوبيا ومصر في مواقفهما وسياساتهما.

كما أن السياسة والمواقف المصرية لا يتوقع لها أن تتغير كثيراً، فالجانب المصري سوف لن يقبل التفريط في حصته من المياه التي تحددها اتفاقية ١٩٥٩م، كما أنه حسب الكثير من المحللين والخبراء المصريين سيواجه المشاريع الإثيوبية بالإعتماد على الوسائل السياسية والدبلوماسية لتعريف المجتمع الدولي بالأضرار والآثار السلبية للمشاريع الإثيوبية.

المطلب الثاني: سيناريو التعاون بين دول حوض النيل:

يرجح التعاون بين دول حوض النيل، وتجاوز الخلافات الشكلية الحالية، وتغليب المصلحة الجماعية على التنافس والصراع والمصالح الفردية، مع تحييد الخلافات السياسية والاجتماعية، تأسيسًا على وجود آلية للتفاوض يمكن من خلالها البناء على ما تحقق من قبل.

يقوم سيناريو التعاون بين دول حوض النيل الشرقى، على استراتيجية "الجميع رابحون" (Win win strategy) وتنطوى على تعظيم استغلال الموارد المائية المتاحة بالهضبة الإثيوبية، ويميل هذا السيناريو إلى إفتراض أن مسار العلاقات الإثيوبية المصرية سوف يتخذ إطاراً تعاونياً، يمكن من خلاله تسوية الخلافات والنزاعات بين الطرفين، بما يضمن الحفاظ علي الأمن المائي المصري، ويلبي متطلبات التنمية في إثيوبيا.

في إطار هذه الرؤية يذهب المهندس أحمد بهاء الدين رئيس قطاع مياه النيل المصري، إلى أهمية إستمرار التعاون المصري الإقليمي، النيلي، والذي يتم بتحقيق مبدأ المنفعة للجميع، وعدم الضرر خاصة مع إمكانية إنشاء ممرات التنمية لربط الدول بمصالح مشتركة سوف تعمل على التكامل مثل إنشاء خطوط نقل الكهرباء، ومشروعات مائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين معيشة السكان[١].

وهناك بعض المحفزات التي سوف تدفع باتجاه التعاون بين الدول المتشاطئة أهمها:

- الأنهار بطبيعتها لا تعترف بالحدود فهي دائماً تدفع باتجاه التفكير الإقليمي، بسبب حالة التقشف المالي التي يعيشها العالم الآن، وأصبح التعاون حول الأنهار أقل كلفة من التنازع، فالكثير من الدول يعجزها الإنفاق العسكري.

---

(١) سوزي ميرجاني: مستقبل التعاون في نهر النيل، ٢٠٢٠/٥/٢م، متاح على الرابط http://cirs.geogetoum.edu>events

- بروز حقوق الأجيال القادمة في المياه واستخداماتها، ونمو الوعي المتزايد لدى الشعوب بأهمية وضرورة التعاون المائي.
- الدور الذي يلعبه المانحون الدوليون باتجاه التعاون من خلال المشروعات المشتركة[١].

وما يميز هذه العلاقات أن طبيعة توجهات السياسة الخارجية المصرية في المرحلة الراهنة، هو ميلها للتهدئة التي تصل إلى درجة الاستسلام في كثير من المواقف الخارجية[٢].

وبإمكان مصر عدم التأثر ببناء سد النهضة من خلال الحفاظ على العلاقات المصرية، بدول حوض النيل والاهتمام بدعم تنمية دولة جنوب السودان، وإقامة مشروعات تنمية أعالي النيل[٣]. كأن تقوم مصر بمشروعات مشتركة بينها وأوغندا لتطهير المستنقعات، ما يساعدها على زيادة كمية سريان المياه في مصر، ويمكن لأوغندا بذلك إقامة شبكات لتوليد الكهرباء، الأمر الذي سوف يتطلب توطيد العلاقات سياسياً واقتصادياً بين الدولتين[٤].

ويمكن كذلك توصيل نهر الكونغو ببحيرة ناصر، حيث يتلخص مشروع نهر الكونغو في إقامة سد عملاق على النهر الذي تذهب معظم مياهه إلى المحيط الأطلسي دون فائدة بشكل مضاعف لإيرادات نهر النيل، بربطه مع بحيرة ناصر لمسافة ٦٠٠ كيلومتر، ويفوق ارتفاعه ٢٠٠م، وهو ما سيوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب، كما يمكنه تأمين الطاقة الكهربائية بقدرة ١٨٠٠ميجاوات[٥].

كما أنه بإمكان مصر أيضاً البحث عن أساليب وطرق جديدة موفرة للمياه، كتغيير التركيب المحصولي من خلال التركيز على إنتاج المحاصيل الإستراتيجية، ومحاصيل التصدير المناسبة لظروف الموارد المائية، مع خلق حملات توعية للتأثير على السلوك الإروائي للمزارعين لضمان أعلى كفاءة ممكنة لاستخدام مياه الري.

ولمصلحة شعوب المنطقة فإن الأمر يتطلب الأمر التعاون بين جميع دول الحوض خاصة مصر و السودان وإثيوبيا، حيث سوف يتجاوز الخلافات الشكلية الحالية، وتغليب المصلحة الجماعية على

---

(١) محمد فؤاد إبراهيم رشوان: نحو تعزيز التعاون حول الأنهار الدولية في إفريقيا، المركز الديموقراطي العربي، م١، ع١، برلين، مارس ٢٠١٨م، ص١٣٢.

(٢) حسين خلف موسى: مرجع سابق. https://democraticac.de/?p=1310

(٣) هاني نبيل صبحي شراب: الأمن المائي العربي: نهر النيل نموذجاً، مرجع سابق، ص١٦٠.

(٤) محمد هزاع خالد العتيبي: مشكلة مياه النيل بين المعاهدات التاريخية والتداعيات المالية (مشروع بحث تخرج في الخرائط، جامعة الملك فيصل، قسم الدراسات الاجتماعية، السعودية، ٢٠١٣م، ص٣٥.

(٥) أحمد علي سليمان: مرجع سابق، ص ١٥.

التنافس والصراع والمصالح الفردية، مع تحييد الخلافات السياسية والاجتماعية تأسيسًا على وجود آلية التفاوض.

المطلب الثالث: سيناريو اللجوء إلى التحكيم الدولي:

يعتبر اللجوء إلى القانون الدولي فيما يبدو تكتيكاً جديداً تلجأ إليه مصر منذ إعلانها تجميد المفاوضات الفنية مع إثيوبيا والسودان بشأن سد النهضة، وتأكيدها اتخاذ الإجراءات المطلوبة على كل الأصعدة للحفاظ على الأمن المائي.

وحسب مجموعة خبراء قانونيين مصريين فإن هذه الإجراءات تتمثل في التحرك القانوني الدولي والتصعيد الدبلوماسي مع استبعاد الحل العسكري، ووفق عاطف السعداوي، الخبير بمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية فإنه يقول: "خيار اللجوء للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية والتحكيم الدولي أصبح الخيار المطروح، وخيار القانون سيكون عملياً أقوى لمصر وهو مسار إجباري وليس اختياري لعدم قدرة المسارات الأخرى على تحقيق ذلك". في حين لم يستبعد الأستاذ الجامعي وخبير نزاعات المياه في الأمم المتحدة (كمال الدين بشار)، اللجوء إلى التحكيم إذا فشلت كل الحلول الممكنة، إلا أنه رجح سيناريو الحل السياسي الرامي للتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم. كما أضاف (كمال الدين بشار) لموقع "سكاي نيوز عربية"، إن "الظروف العالمية والإقليمية الحالية قد تشكل ضغطا على جميع الأطراف، بما في ذلك اثيوبيا التي أظهرت مرونة نسبية بعد استخدام واشنطن ورقة العقوبات المالية عليها.

كما أضاف الأكاديمي المصري المختص في القانون الدولي (مساعد عبد العاطي) يرى أن: إثيوبيا لم تلتزم بمبادئ القانون الدولي في مشروع السد، أهمها الإخطار المسبق فضلاً عن مخالفات أخرى، وبالتالي يمكن لمصر أن تتقدم بشكوى للأمم المتحدة أو لمجلس الأمن خاصة وأن الدول الثلاثة مصر، السودان وإثيوبيا أعضاء بالأمم المتحدة... مجلس الأمن من صلاحيته إذا رأى نزاعاً يهدد السلم الدولي أن يستدعي الأطراف المتنازعة أو يوصي بالذهاب للتحكيم الدولي[1].

ويعتبر القانون الدولي من البدائل التي يعتمد عليها صانع القرار المصري خاصة اللجوء إلى أدوات القانون الدولي المتعارف عليها في حل النزاعات الدولية كالمساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق، والتحكيم الدولي، وعلى الرغم من أن هذه الأدوات تتطلب موافقة الطرفين، وحيث أنه من المتوقع أن ترفض إثيوبيا

---

(1) حسين القباني: أزمة سد النهضة مصر تتجه للقانون الدولي والحرب الباردة، متاح في: ٢٠٢٠/١/١٢م www.aa.com.tr

ما يجعل مصر في موقف أقوى حيث تبرز كدولة ساعية للسلام وتفضح نيات إثيوبيا الحقيقية أمام المجتمع الدولي، ويصبح المفوض الإثيوبي تحت ضغط وحرج في المستقبل. ويمكن بناءاً عليه لمصر أن تتخذ الخطوات التالية:

كما ان هناك احتمال اللجوء إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي للبحث عن تسوية إفريقية للأزمة على أساس أنها تهدد الأمن الإقليمي في حوض النيل، وتسهم في إشعال صراعات على المياه إذا ما لجأت باقي دول المنابع لتقليد إثيوبيا في بناء السدود.

وهناك التحرك في مسارات متوازية دولية لإثبات ضرر السد المدمر على كافة أوجه الحياة في مصر وحوض النيل بيئيا وزراعياً واقتصادياً، والإستعانة بآراء الجمعيات المدافعة عن البيئة والأخرى المدافعة عن السلم وحقوق الإنسان ومنظمة "الاغذية والزراعة للامم المتحدة" لبيان آثار ذلك على الأمن الغذائي في مصر من أجل رأى عام عالمي داعم للموقف المصري.

وهناك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية استناداً إلى الإتفاقية الدولية المعنية بمياه الأنهار الدولية وعلى رأسها الإتفاقية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٩٧م الخاصة باستخدام النهر الدولي، لطلب بأحقية مصر في حصتها التاريخية من مياه النهر استناداً إلى المواثيق الدولية من خلال إحدى المؤسسات الدولية المعترف بها كجامعة الدول العربية أو الإتحاد الإفريقي أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وهناك احتمال التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار يلزم إثيوبيا بوقف أعمال بناء السد لحين إتمام الدراسات الفنية حتى لا يؤدي التوتر الذي تخلفه الأزمة إلى اشتعال الصراع بما يهدد السلم والأمن الدوليين[١].

يقدم القانون الدولي حالياً للدول مجموعة واسعة من الأطر القانونية العالمية والإقليمية والمتعددة الأطرف والثنائية لحل منازعات المياه، إذ يوجد حاليا حوالي ٣٥٠٠ إتفاقية دولية متعلقة بالمياه، يتضمن جزءاً كبيراً خاصاً بتسوية المنازعات يتأرجح بين التفاوض إلى تدخل طرف ثالث في المنازعة ومن ضمنها إجراءات التحكيم والتقاضي.

ولعل أشهر إتفاقية قان ونية لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧م، والتي لم تدخل حيز التنفيذ، حيث تضمنت عدة آليات لتسوية المنازعات وفقا لما ورد في

---

(١) عماد حمادي: الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة التحديات والخيارات، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٠/٥/٢م www.siyassa.org.eg/news.

المادة٣٣: في حالة نشوب نزاع بين طرفين أو أكثر بشأن تفسير هذه الإتفاقية، وفي غياب إتفاق بينها ينطبق على النزاع، تسعى الأطراف المعنية إلى تسوية النزاع بالوسائل السليمة وفقا للأحكام التالية:

وإذا لم تتمكن الأطراف المعنية من التوصل إلى إتفاق عن طريق التفاوض بناءاً على طلب الأطراف يجوز لها أن تشترك في طلب المساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق من طرف ثالث، وأن تستخدم حسب الاقتضاء أي مؤسسات للمجرى المائي المشترك، تكون الأطراف قد أنشأتها أو تتفق على أرض النزاع على التحكيم أو على محكمة العدل الدولية.

إذا لم تتمكن الأطراف المعنية بعد ستة (٦) أشهر من وقت طلب المفاوضات المشار إليها في الفترة الثالثة من تسوية نزاعها عن طريق التفاوض أو أي وسيلة أخرى مشار إليها في ذات الفقرة، يعرض النزاع بناءًا على طلب أي طرف في النزاع على لجنة محايدة لتقصي الحقائق وفقا للفقرات (٤-٩)[١].

المطلب الرابع: سيناريو اشتداد الصراع بين دول حوض النيل:

ينشأ سيناريو الصراع نتيجة للموقف الإثيوبي الذى يرفض حتى الآن الاتفاق على قواعد الملء والتشغيل، أو الاتفاق على الإدارة المشتركة للسد أو الاتفاق على مبدأ التعاون[٢].

كما ترفض إثيوبيا أي اتفاقية أعطت لمصر حقوق تاريخية، تمت في عهد الاستعمار، ومن ثم يضع هذا السيناريو إطاراً للصراع يدخل البلدين في نفق مظلم قد ينتهي بالمواجهة العسكرية[٣].

بينما يقف الطرف المصري على الحقوق التاريخية والمكتسبة للمياه من نهر النيل، وعدم التفريط فيها بأي شكل من الإشكال. وهذا ما يذهب إليه الخطاب الشعبوي خاصة مع اشتداد حدة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وارتفاع نسبة البطالة وهذا ما يتبناه السياسيون. عندئذ سوف يحدث انقسام شديد بين دول المنبع والمصب، ولا شك في أن هذه الفكرة محفوفة بالمخاطر[٤].

وتشير مواقف إثيوبيا العديدة السابقة إلى ترجيح سيناريوهات الصراع على سيناريوهات التعاون ابتداء من اتفاقية عنتيبى ورفضها مبدأ الإخطار المسبق وعدم إعترافها بالحصة المائية لمصر ولا

---

(١) صلاح الدين بوجلال: الوسائل التحاكمية لحل نزاعات المجاري المائية الدولية الخاصة بالأغراض غير الملاحية، ملتقى دولي حول الأمن المائي، تنظيم مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، الجزائر، ٢٠١٤/١٢/١٥م.

(٢) جمال صيام: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة لسد النهضة الإثيوبي، مرجع سابق.

(٣) أحمد محمد أبو زيد: الضفة الأخرى الرؤية الإثيوبية للصراع على مياه النيل، سياسات عربية، ع٧، مارس ٢٠١٤م، ص ١٤.

(٤) حمدي عبد الرحمن: مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سد النهضة، سياسات عربية، ع ٣٥، يناير ٢٠١٨م، ص ٣.

بالاتفاقيات السابقة المتعلقة بنهر النيل، وتبنيها للمصطلح المراوغ "الاستخدامات المائية" بدلاً من الحصص المائية، ثم لجوئها لبناء سد النهضة.

وقد طرح البعض فكرة لجوء مصر إلى عملية عسكرية تستهدف الدول التى تهدد مصالحها المائية، أو توجه ضربات للسدود التي أنشأتها هذه الدول، واستعرض أنصار هذا الاحتمال القدرات العسكرية لدول حوض النيل، مؤكدين التفوق المصري فى هذا المجال، ومشيرين لتصريحات الرئيس المصري السابق أنور السادات التى هدد فيها إثيوبيا باستخدام القوة العسكرية لو لزم الأمر، إذا هددت الأمن المائي لمصر، كما يستندون إلى التوترات الداخلية التي تعاني منها دول حوض النيل، والتي يمكن أن تشكل عامل دفع للحكومة المصرية للقيام بعملية عسكرية ولو محدودة لإثبات قدراتها الردعية حيال التهديدات، وخاصة تجاه إثيوبيا.

خصائص سيناريو اشتداد الصراع: والتي تتمثل في الآتي:

إستمرار الموقف الإثيوبي في بناء السدود دون إبلاغ أو إشعار مسبق لدولتي المصب، ومن دون أخذ تقارير اللجان الفنية حول آثار هذه السدود على محمل الجد.

في ظل غياب كل أشكال التعاون والتنسيق بين الطرفين المصري والإثيوبي تفشل كل جهود الوساطة الدولية.

أمام هذا الوضع المهدد للأمن المائي المصري تتخذ مصر قراراً بتوجيه ضربة عسكرية لسد النهضة أو بعض السدود الإثيوبية.

عوامل تحقق سيناريو اشتداد الصراع: وذلك بسبب توافر كثير من العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى سيناريو اشتداد الصراع:

تزايد أهمية المياه لدى دول المنطقة نظراً لارتفاع معدلاتها السكانية، في ظل ثبات كميات المياه المتجددة سنوياً، من شأنه أن يخلق ضغوطاً على تلك الدول نحو تبني سياسات خارجية ذات طبيعة صراعية، وذلك استناداً إلى تفسير نظرية الضغط المائي، وبذلك يمكن القول أن مياه النيل كانت وستظل محل للصراعات والنزاعات المشتركة.

إستمرار الخلافات القديمة بين دول المنبع ودولتي المصب حول العمل بالإتفاقيات التاريخية المقسمة للمياه، الأمر الذي أدى بدول المنبع إلى التوقيع على اتفاقية عنتيبي.

تمكن إثيوبيا من بناء سد النهضة ووضعها لخطة تقضي بإنجاز عدد من السدود الكبيرة ومن دون إخطار لدولتي المصب كفيل بتصعيد الصراع.

عدم استجابة إثيوبيا لتقارير اللجان الفنية المشتركة حول آثار السد أدى إلى تحقق قناعة مصرية مفادها أن الطرف الإثيوبي يرفض التعاون وسياساته لا تعطي أي إعتبارات لمصالح دولتي المصب.

حرص كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على تحفيز الصراع وتصعيده من خلال تواجدهما في إثيوبيا و دول المنبع[١].

هذا وإن الحديث عن ضرورة القيام بعمل عسكري مصري ضد إثيوبيا ليس وليد الظروف التي خلقها سد النهضة، فقد سبق للرئيس المصري أنور السادات أن صرح بأن مصر سوف تحارب من أجل حقوقها المكتسبة والموثقة في مياه النيل.

كما سبق لرئيس المخابرات المصري الأسبق (عمر سليمان) أن صرح قائلاً: "إن الدولة التي لا تتعاون هي إثيوبيا، نحن مستمرون في التفاوض معهم بالوسائل الدبلوماسية، وبالفعل نحن نناقش التعاون العسكري مع السودان، سنقوم ببساطة بإرسال طائرة لقصف السد والعودة في نفس اليوم، أو يمكننا أن نرسل قواتنا الخاصة لتخريب السد[٢].

كذلك أثناء فترة حكم الرئيس (محمد مرسي) أذيعت فعاليات "الحوار الوطني من أجل النيل" على الهواء ولقد نوقش خلالها خيار التدخل العسكري علانية، كما أن الرئيس مرسي سبق وصرح قائلاً: "كل الخيارات مفتوحة في التعامل مع أزمة السد".

ولقد بلغت درجة الإهتمام بالخيار العسكري في أوساط عدد من السياسيين والإعلاميين في مصر درجة مناقشة أسلوب التدخل (عمل جوي، أو إرسال قوات خاصة، أو دعم المتمردين الإثيوبيين). إذن من الواضح أن الحديث عن الخيار العسكري انتشر بقوة في الأوساط المصرية، إلا أن التحذير من تداعياته انتشر في أوساط أخرى.

عوامل استبعاد سيناريو اشتداد الصراع:

رغم كثرة الأصوات المطالبة بتوجيه ضربة عسكرية مصرية إلى سد النهضة إلا أن أغلبية السياسيين يرون أن العمل العسكري لن يكون مجدياً وستكون عواقبه وخيمة على مصر والمنطقة وذلك نظراً للعوامل التالية:

طبيعة توجهات السياسة الخارجية المصرية في المرحلة الراهنة، والتي تميل للتهدئة التي تصل إلى درجة الاستسلام في كثير من المواقف الخارجية.

---

(١) جمال سعد حاتم: سد النهضة بين التخاذل و التآمر، مجلة التوحيد، ٢٠١٣ ع. ٥٠٠ ، ص ٠٨.

(٢) كريم أسعد: مرجع سابق،

إذا كانت مصر تمتلك قدرات عسكرية أكبر من باقي دول حوض النيل، فإن هذه القدرات لا تسمح لها بالتورط في حرب ستكون أقرب لحروب العصابات، أمام عدو غير محدد، وهو ما يمكن أن ينال من كل قدراتها العسكرية والاقتصادية بل ومكانتها السياسية في القارة الأفريقية.

العمل العسكري لن يقضي على الخلافات ويغير المواقف في الصراع الدائر، وعليه الحل يكمن في التوجه نحو مضاعفة الجهود السياسية و الدبلوماسية.

توقيع مصر على اتفاقية إعلان المبادئ حول سد النهضة بالخرطوم سنة ٢٠١٥م يدل على توجه مصر نحو خيار التسليم بالأمر الواقع و التفاوض حول آثار و تداعيات السدود الإثيوبية.

إذن من الواضح أن اشتداد الصراع و دخوله مرحلة جديدة هي مرحلة الحرب يبقي منحى متاحاً لكن تقف في وجهه عدة عوامل ترجح سيناريو إستمرار الوضع السائد على حسابه، أهم هذه العوامل يمثلها قدرة خيار التفاهم والعمل المشترك على تجاوز الخلافات وتحقيق المنافع لجميع دول حوض النيل بطرق سلمية لا تحمل أية مخاطر على مجتمعات المنطقة.

نتائج البحث:

خلص البحث إلى أن مستقبل الصراع حول المياه بين دول حوض النيل، وخاصة بين مصر وإثيوبيا، يتسم بالتعقيد والتشابك نتيجة للعديد من العوامل السياسية، والاقتصادية، والبيئية. أبرز النتائج التي توصل إليها البحث تشمل:

١. تأثير سد النهضة على الأمن المائي المصري: أظهرت الدراسة أن بناء سد النهضة قد يؤدي إلى نقص كبير في حصة مصر من مياه النيل، مما يشكل تهديدًا مباشرًا على قطاعي الزراعة والصناعة، ويزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الدولة.

٢. التغيرات السياسية وتأثيرها على التعاون الإقليمي: تشير التغيرات السياسية الأخيرة في المنطقة، بما في ذلك الثورة المصرية وانفصال جنوب السودان، إلى زيادة التعقيد في العلاقات بين دول الحوض، مما يجعل التوصل إلى حلول توافقية تحديًا صعبًا.

٣. تباين مواقف دول حوض النيل: يتضح أن مواقف دول المنبع ودول المصب تختلف بشأن استخدام مياه النيل وتوزيعها، مما يعزز من احتمالية استمرار الخلافات وربما تصاعدها، إذا لم يتم التوصل إلى حلول توافقية.

التوصيات:

١. تعزيز التعاون الإقليمي: من الضروري أن تتبنى دول حوض النيل استراتيجية تقوم على مبدأ "الجميع رابحون"، من خلال التعاون في مشروعات مشتركة لتنمية الموارد المائية، مثل إنشاء محطات

توليد الطاقة الكهرومائية وتنفيذ مشروعات زراعية مشتركة، مما يساهم في تعظيم الاستفادة من المياه المتاحة.

٢. الالتزام بالاتفاقيات الدولية والإقليمية: توصي الدراسة بضرورة احترام الاتفاقيات المائية السابقة والعمل على تطوير إطار قانوني جديد يتناسب مع الظروف الحالية ويأخذ بعين الاعتبار حقوق جميع الدول المتشاطئة، مع التركيز على مبدأ عدم الإضرار بأي من الدول المعنية.

٣. تبني حلول تكنولوجية لزيادة كفاءة استخدام المياه: يجب على مصر البحث عن طرق بديلة لتحسين إدارة الموارد المائية، بما في ذلك التوسع في مشروعات تحلية المياه، وتنفيذ برامج ترشيد الاستهلاك الزراعي، واستخدام تقنيات الري الحديثة.

٤. تعزيز الجهود الدبلوماسية: ينبغي على مصر أن تستمر في استخدام كافة الوسائل الدبلوماسية المتاحة، بما في ذلك اللجوء إلى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، لحشد الدعم لموقفها وإيجاد حلول تضمن حقوقها المائية.

ختامًا، تؤكد الدراسة على أهمية العمل المشترك والتفاوض البناء بين دول حوض النيل، بهدف تجنب التصعيد وتحقيق الأمن المائي لجميع الأطراف، بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

المراجع:

- إبراهيم النور: حوار دول حوض النيل حول سدّ النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، آفاق المستقبل ع ٢٧، يوليو، أغسطس، سبتمبر ٢٠١٥م.
- أحمد علي سليمان: سد النهضة الاثيوبي ومستقبل الامن القومي المصري، قراءة في سيناريوهات مواجهة الازمة، متاح على https://ar.islamway.net
- أحمد محمد أبو زيد: الضفة الأخرى الرؤية الإثيوبية للصراع على مياه النيل، سياسات عربية، ع٧، مارس ٢٠١٤م.
- أسماء صالح عبد المنعم: اقتصاديات استخدام الموارد المائية المتاحة للمحاصيل الحقلية بمحافظة البحيرة فى ظل الدورات الزراعية البديلة، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، ٩٢-٣-٢٠١٤م.
- أيمن السيد عبدالوهاب: مياه النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤م.
- بلال المصري: الدبلوماسية المصرية عوامل تحد من قدرتها علي حل أزمة سد النهضة برلين، مركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨.
- جمال سعد حاتم: سد النهضة بين التخاذل و التآمر، مجلة التوحيد، ٢٠١٣ ع. ٥٠٠ ،
- جمال صيام: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة لسد النهضة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠/١/٢١م، متاح علي https://www.almesryoon.com/story/844142
- حسين القباني: أزمة سد النهضة مصر تتجه للقانون الدولي والحرب الباردة، متاح في: ٢٠٢٠/١/١٢م www.aa.com.tr
- حسين خلف موسى: إثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الاسرائيلى في حوض النيل الرؤى و الإشكاليات. https://democraticac.de/?p=1310
- حمدي عبد الرحمن: مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سد النهضة، سياسات عربية، ع ٣٥، يناير ٢٠١٨م.
- حمدي هاشم: التأثير البيئي لسدود نهر النيل العملاقة، مجلة العلم، ع ٤٤١ ، يوليو ٢٠١٣م.
- حيدر يوسف: سد النهضة: إثيوبيا السودان مصر، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام، ع٥، ٢٠١٦م.
- خالد عبد اللطيف محمد عمران: أزمة المياه في مصر والتحديات التي تهدد الأمن المائي المصري، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠٢١/١/٢٢م، www.kenanaonline.com
- رافع سيد عبد الكريم: قضايا المياه .. التحديات والحلول، متاح في ٢٠٢٠/١١/٣م، http://sis.gov.eg/Story/178621
- السعيد عاطف احمد خضر: أثر بناء سد النهضة على السياسة الخارجية المصرية تجاه اثيوبيا، https://democraticac.de/?p=38316

- سوزي ميرجاني: مستقبل التعاون في نهر النيل، ٢/٥/٢٠٢٠م، متاح على الرابط http://cirs.geogetoum.edu>events
- صلاح الدين بو جلال: الوسائل التحاكمية لحل نزاعات المجاري المائية الدولية الخاصة بالأغراض غير الملاحية، ملتقى دولي حول الأمن المائي، تنظيم مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، الجزائر، ١٥/١٢/٢٠١٤م.
- ضياء الدين القوصي: سد النهضة الإثيوبي المنفعة والأضرار، جريدة الأهرام، الخميس ٢٣ فبراير ٢٠١٢م www.ahram.org.eg/archive/Issues-views/News/132933.aspx
- عبد الفتاح مطاوع: استراتيجية مصر المائية المشاكل والحلول، مركز تنمية البحوث، وزارة الموارد المائية والري، قطاع مياه النيل، نوفمبر ٢٠٠٨م.
- عماد حمادي: الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة التحديات والخيارات، تاريخ الاطلاع: ٢/٥/٢٠٢٠م www.siyassa.org.eg/news.
- عمر عبد الفتاح: الجانب الآخر موقف الداخل الأثيوبي تجاه سد النهضة، مجلة السياسة الدولية، ع١٩٣، يوليو ٢٠١٣م.
- فيصل حسن الشيخ: مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي علي ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الإثيوبي، دراسات أفريقية، ع٥٦، ٢٠١٦م.
- محمد حجازي: نحو استراتيجية مائية مصرية في حوض النيل، القاهرة: الأهرام، مجلة السياسة الدولية، ع١٢٥، يوليو ١٩٩٦م .
- محمد فؤاد إبراهيم رشوان: نحو تعزيز التعاون حول الأنهار الدولية في إفريقيا، المركز الديموقراطي العربي، م١، ع١، برلين، مارس ٢٠١٨م.
- محمد نصر الدين علام: أزمة سد النهضة الإثيوبي: دراسة في الجغرافيا السياسية للمياه، القاهرة: الدر المصرية اللبنانية، ٢٠١٤.
- محمد هزاع خالد العتيبي: مشكلة مياه النيل بين المعاهدات التاريخية والتداعيات المالية (مشروع بحث تخرج في الخرائط، جامعة الملك فيصل، قسم الدراسات الاجتماعية، السعودية، ٢٠١٣م.
- محمود أبو زيد: نحو إدارة فعالة للطلب علي المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة الرؤية المصرية، المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئة الجافة، القاهرة: المركز القومي لبحوث المياه، ١٦-١٨ ديسمبر ٢٠٠٨.
- مرفت حقي: اليوم الدولي للمياه وفرص تحقيق التنمية المستدامة المياه في مصر التحديات والطموحات، ، متاح في http://www.sis.gov.eg/UP .
- مصطفى إبراهيم: مصر وتحدياتها الاستراتيجية سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ١٩ نوفمبر ٢٠١٧م،.
- مظهر الشاكر: القانون الدولي للمياه إشكالية الرفض والقبول مياه الشرق الأوسط نموذجاً، بغداد، ٢٠١٤م، .

- ندوة واقع ومستقبل العلاقات بين مصر وجنوب السودان، مجلة افريقيا قارتنا: ع١٧، يونيو ٢٠١٥م، .
- هانئ رسلان: سد النهضة الاثيوبي والتأثيرات السلبية المتوقعة على مصر، متاح على الرابط في ٢٠٢٢/١/٥م http://www.sudanile.com/53800
- هاني نبيل صبحي شراب: الأمن المائي العربي: نهر النيل نموذجاً، جامعة الأزهر – غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠١٥م
- J. Agric. Econom. And Social Sci., Mansoura Univ., Vol.6 (9): 1383 – 1391,2015 Social Impact Assessment Of The Ethiopian Renaissance Dam On The Egyptian Rural Areas Bedir, U. ; Magda K. And S. El-Ghamrini Agricultural Extension & Rural Development Research Institute, Agricultural Research Center..